الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحى – جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

دور الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الحد من المخاطر المصرفية

دراسة حالة المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:
- **إلهام بن عميروش**
- **مريم لعمارة**

إشراف الأستاذ:
- **عزالدين بوحبل**

لجنة المناقشة

الأستاذ: هلال عبد السلام	جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل	**رئيسا**
الأستاذ: عزالدين بوحبل	جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل	**مشرفا ومقررا**
الأستاذة: نعيمة خضراوي	جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2016/ 2017

شكر و عرفان

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل النبيين محمد الصادق الأمين عليه صلوات ربي وأفضل التسليم ونزولا عند قوله تعالى:**« لئن شكرتم لأزيدنكم»** وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم:**« من لم يشكر الناس لا يشكر الله عز وجل»** فإن الواجب يدفعنا أن نخص بالشكر بعد الله عز وجل كل من كان له فضل تعليمنا ومساعدتنا ولو بالكلمة الطيبة على إنجاز هذا العمل.

ونتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف "**بوحبل عزالدين**" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

ونتقدم بالشكر المسبق "**لأعضاء لجنة المناقشة**" وهذا لتفضلهم قبول مناقشة هذه المذكرة وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصويبات.

كما نتوجه بشكرنا إلى كل موظفي وعمال المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018.

وأخيرا نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل منارة صدق وعربون حسنات ورؤية مستقبل.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	**III-I**
فهرس الجداول	**IV**
فهرس الأشكال	**V**
قائمة الملاحق	**VI**
مقدمة عامة	**أ- ج**
الفصل الأول: البنوك التجارية والمخاطر المصرفية	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية	**08**
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	**08**
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأنواعها	**10**
المطلب الثالث: ميزانية البنوك التجارية	**13**
المبحث الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية	**17**
المطلب الأول: مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية	**17**
المطلب الثاني: النماذج العامة لتقييم أداء البنوك التجارية	**18**
المبحث الثالث: ماهية المخاطر المصرفية	**22**
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية	**22**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية	**23**
المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية	**25**
المبحث الرابع: عملية إدارة المخاطر المصرفية	**30**
المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر المصرفية	**30**
المطلب الثاني: أهمية إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها	**32**
المطلب الثالث: خطوات وأدوات قياس المخاطر المصرفية	**35**
خلاصة الفصل	**39**
تمهيد	**41**
الفصل الثاني: مدخل لنظام الرقابة الداخلية	

المبحث الأول: أساسيات حول الرقابة الداخلية	**42**
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية	**42**
المطلب الثاني: مكونات وأدوات الرقابة الداخلية	**45**
المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية وأهدافها	**49**
المبحث الثاني: المبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، مقوماته وإجراءاته	**50**
المطلب الأول: المبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية	**50**
المطلب الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية	**51**
المطلب الثالث: إجراءات نظام الرقابة الداخلية	**53**
المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية	**58**
المطلب الأول: خطوات وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية	**58**
المطلب الثاني: متطلبات تقييم نظام الرقابة الداخلية	**60**
المبحث الرابع: مقررات بازل وإدارة المخاطر المصرفية	**61**
المطلب الأول: إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل I	**61**
المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل II	**64**
المطلب الثالث: إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل III	**67**
خلاصة الفصل	**71**
الفصل الثالث: دراسة حالة المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - جيجل 018	
تمهيد	**73**
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	**74**
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	**74**
المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	**76**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018	**78**
المبحث الثاني: الرقابة الداخلية على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018	**83**
المطلب الأول: الرقابة الداخلية على المستوى الجهوي	**83**
المطلب الثاني: الرقابة الداخلية على مستوى المديرية العامة	**84**
المطلب الثالث: الرقابة الداخلية على مستوى مصالح المجمع الجهوي للاستغلال لبنك	**87**

الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018	
المبحث الثالث: المخاطر المصرفية وكيفية الحد منها في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018	**91**
المطلب الأول: أنواع المخاطر المصرفية في للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018	**91**
المطلب الثاني: مثال تجريبي عن خطر القروض وكيفية معالجتها في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018	**92**
خلاصة الفصل	**98**
خاتمة عامة	**103-100**
قائمة المراجع	**112-105**
الملاحق	
الملخص	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01 - 01)	ميزانية البنوك التجارية	16
(01 - 02)	أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك	19
(01 - 03)	مؤشرات قياس المخاطر في البنوك	20

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01 - 01)	عناصر إدارة المخاطر	**33**
(01 - 02)	مكونات الرقابة الداخلية	**47**
(02 – 02)	إجراءات نظام الرقابة الداخلية	**57**
(01 - 03)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**78**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الرقابة الأسبوعية
02	الرقابة الشهرية
03	الرقابة الثلاثية
04	الرقابة السنوية
05	الرقابة على مستوى المصلحة المحاسبية
06	ملف طلب القرض
07	وصل إيداع الملف
08	منح القرض
09	فاتورة الحصول على العتاد
10	الإجراءات الداخلية لمنح القرض
11	الإعذار الأول المتعلق بعدم السداد
12	الإعذار الثاني المتعلق بعدم السداد
13	أمر ببيع أو حجز الممتلكات
14	شهادة التأمين على المعدات المرهونة
15	الكفالة العينية

مقدمـــــة عامــة

تعد فعالية القطاع المصرفي وسلامته أداة لحماية السيادة الوطنية وتعزيزا للنمو الاقتصادي المستديم فالجهاز المصرفي هو القناة الفعالة لتعبئة المدخرات وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية، ومن ثم توجيهها نحو القطاعات الأكثر كفاءة ومردودية، كما أن فعالية هذا الجهاز تساعد على استقطاب الاستثمارات والمدخرات لتغطية احتياجات التنمية.

غير أن تعدد أنشطة المصارف وحداثتها جعلتها تواجه مخاطر مصرفية متنوعة، قد تنشأ إما بفعل عوامل داخلية مرتبطة بنشاط وإدارة البنك ذاته أو بفعل عوامل خارجية تؤثر على مستوى ربحيتها ومكانتها في السوق، لذلك فإن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي إدارة المخاطر مما استدعى ضرورة وجود نظام للرقابة الداخلية لاعتباره من أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة هذه المخاطر والحد منها، إذ تعتبر الرقابة الداخلية في البنوك جزءا أساسيا وأوليا من الرقابة المصرفية الشاملة، ولأهميتها أصبحت كل إدارات البنوك توليها عناية خاصة، وذلك لاستناد هذه الرقابة على مجموعة من المقومات المحاسبية والإدارية التي تختلف بدورها من وحدة اقتصادية لأخرى، خاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات المصرفية والمالية، والتي تعتبر شريان النشاط الاقتصادي وهو ما يستوجب نظام رقابة داخلية فعال وسليم لضمان استقرار النظام المصرفي بصفة خاصة والنظام الاقتصادي بصفة عامة.

وفي هذا الإطار انصب اهتمام لجنة بازل حيث قامت بصياغة معايير خاصة بالرقابة المصرفية تمثلت في بازل I، II،III تتلاءم مع مستجدات العمل المصرفي.

الإشكالية:

ما مدى فعالية الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل018 ؟

الأسئلة الفرعية:

لتوضيح التساؤل المطروح في الإشكالية اعتمدنا على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية في إطار نشاطاتها المختلفة ؟
- ما هي آليات الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ؟
- كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية ؟

- ما هو واقع نظام الرقابة الداخلية على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل018 ؟

الفرضيات:

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم اعتماد الفرضيات التالية:

- يحيط بالنشاط المصرفي مجموعة من المخاطر التي تحد من ربحيته.
- تهدف الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بمختلف أنواعها إلى المحافظة على أصول البنك.
- يعتبر تعزيز الرقابة الداخلية من أهم الدعائم المكملة لفعالية إدارة المخاطر المصرفية.
- يعتمد المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل018 على عدة أساليب للتخفيف من المخاطر المصرفية وإدارتها.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

- يعتبر الموضوع محل البحث مرتبط بالتخصص الذي ندرس فيه.
- الأهمية البالغة للرقابة الداخلية في مجال العمل المصرفي.
- الرغبة الشخصية في التعرف أكثر على أبجديات النشاط المصرفي.
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية واستفادة الطلبة من الموضوع.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة لإسهامها في إثراء المكتبة بموضوع الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وذلك من خلال القيام بدراسة نظرية وإسقاطها ميدانيا على المجمع الجهوي للاستغلال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل018، وإبراز فعالية ودور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية المحتملة التي تقلل من مكاسب وفرص البنك.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- محاولة إعطاء فكرة عن نظام الرقابة الداخلية في المصارف من خلال إبراز مفهومها وأهم مقوماتها وأدواتها.
- التعرف على أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية.
- التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه الرقابة الداخلية في تقليل حجم المخاطر المحتملة في البنوك التجارية.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

- **المنهج المتبع**

من أجل ضمان تسلسل الأفكار وللإجابة على إشكالية البحث والتحقق من صحة الفرضيات تم إتباع

المنهج التالي:

- **الجانب النظري:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بعناصر الدراسة في البنوك التجارية المتمثلة في الرقابة الداخلية والمخاطر المصرفية.
- **الجانب التطبيقي:** لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي تم اعتماد المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بنشاط المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل018، ودراسة إحدى عملياته الائتمانية، حيث تم تحليل المعطيات والوثائق المتعلقة بالعميل ودراسة آليات الرقابة الداخلية عليه.
- **الأدوات المستخدمة:** بالاعتماد على المراجع المتوفرة والمتمثلة في الكتب والمذكرات، المجلات، الملتقيات العلمية، المواقع الإلكترونية، الوثائق المجمعة وهذا قصد إثراء الموضوع.

حدود الدراسة:

تمت الدراسة على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل018 حيث تم دراسة أساليب الرقابة بمختلف أنواعها في الإطار النظري بالإضافة إلى مختلف المخاطر المصرفية

لكن في الجانب التطبيقي تم التركيز على الرقابة الداخلية من خلال دراسة حالة قرض وكيفية التحكم في المخاطر المصرفية خاصة ما تعلق منها بمخاطر عدم الدفع.

الدراسات السابقة:

لقد تمت معالجة مواضيع عديدة تهتم بالرقابة المصرفية في دراسات وأبحاث سابقة من بينها:

1- جلاوي رشيدة، مذكرة ماستر بعنوان "الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية دراسة حالة الجزائر، جامعة البويرة، 2014-2015، وأهم النتائج المتوصل إليها تتمثل في:

- طبيعة وخصوصية العمل المصرفي تتطلب اعتماد نظم الإشراف والرقابة المصرفية يعتمدها البنك المركزي لتحقيق أهدافها وأغراضها للمحافظة على السلامة المالية في القطاع المصرفي وأداء البنوك.
- نتيجة لارتفاع وتعدد المخاطر التي تواجهها البنوك تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك بهدف صياغة توصيات تتضمن معايير تقوم البنوك باحترامها من أجل تجنب حالات الإفلاس، وبالتالي حماية أصحاب المصالح خاصة المودعين.

2- عفان نفيسة، مذكرة ماستر بعنوان " أثر نظام الرقابة الداخلية على أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، جامعة ورقلة، 2012-2013، وأهم النتائج التي خرجت بها المذكرة تتمثل في:

- لنظام الرقابة الداخلية أهمية بالغة داخل المؤسسة المصرفية لضمانها دقة وسلامة بياناتها وحماية هذه أصولها من مختلف عمليات الغش والتلاعب، وهذا ما يجعل منه نظاما أساسيا بالبنوك والمؤسسات المالية لحماية وقوعها في المخاطر.

حيث ترتكز الدراسات السابقة على مفهوم الرقابة الداخلية وتقييم الأداء في البنوك التجارية، أما الإضافة التي تتميز بها هذه الدراسة هي إعطاء مفهوم أوسع عن الرقابة الداخلية وكيفية الحد من المخاطر المصرفية التي تحيط بالنشاط المصرفي.

صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات التي قد تواجه أي باحث، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا مايلي:

- قلة المراجع والدراسات المتخصصة التي تناولت نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.
- صعوبة معالجة المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة لأسباب داخلية خاصة بالبنك.
- عدم قدرة بعض موظفي البنك على الإجابة على التساؤلات ونقص الوعي الثقافي لدى الموظفين حول الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- العائق الأكبر تعلق بالجانب التطبيقي تمثل في سرية العمل المصرفي على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل018، وصعوبة الحصول على وثائق تخدم البحث بشكل مباشر.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات فرضيات الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول منها فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى البنوك التجارية والمخاطر المصرفية وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث حيث جاء المبحث الأول بعنوان عموميات حول البنوك التجارية، أما المبحث الثاني تضمن تقييم الأداء في البنوك التجارية، ثم المبحث الثالث عن ماهية المخاطر المصرفية، والمبحث الرابع حول عملية إدارة المخاطر المصرفية.

الفصل الثاني يتمحور حول الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، في المبحث الأول تم التطرق إلى أساسيات حول الرقابة الداخلية، والمبحث الثاني تناولنا فيه المبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية مقوماته وإجراءاته، أما المبحث الثالث فكان حول تقييم نظام الرقابة الداخلية، ثم المبحث الرابع عن مقررات بازل وإدارة المخاطر المصرفية.

الفصل التطبيقي خصص للدراسة الميدانية على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018، والذي قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان تقديم المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - جيجل018، أما المبحث الثاني فتضمن الرقابة الداخلية على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - جيجل018، والمبحث الثالث وضحنا فيه أهم المخاطر المصرفية في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - جيجل018، وفي الأخير تم عرض النتائج وتقديم التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول: البنوك التجارية والمخاطر المصرفية

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

المبحث الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية

المبحث الثالث: ماهية المخاطر المصرفية

المبحث الرابع: عملية إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد

تعد البنوك أحد مكونات النظام الاقتصادي في أي بلد، وهي عبارة عن وسيط يعمل على جمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات وتحويلها إلى قروض من خلال عمليات التمويل المختلفة، وبما أن الصناعات المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر في عالمنا المعاصر لعدة أسباب داخلية وأخرى خارجية، فقد اكتسى موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة في البنوك التجارية، فالمؤسسة المصرفية تهدف من خلال تحديد المخاطر وإدارتها إلى المحافظة على أصولها وحماية الملاك من الخسائر وكذلك حماية أموال المودعين من المخاطر التي تنتج عن ممارسة العمل المصرفي، فكان من الضروري الفهم الصحيح للمخاطر المصرفية وأنواعها والعوامل المؤثرة عليها، ومعرفة أهم خطوات إدارتها وأدوات قياسها، وتبني عدة نماذج لتقييم أداءها لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحّملها ومستوى العائد المحقق عندها، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى إدارة المخاطر وتقييم أداء البنوك التجارية من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية.
- المبحث الثالث: ماهية المخاطر المصرفية.
- المبحث الرابع: عملية إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

نظرا لمكانة البنوك التجارية في النظام الاقتصادي لا يمكن المرور دون أن نعرج على مفاهيمها الأساسية، وظائفها وأنواعها والتطرق إلى ميزانية البنوك التجارية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف البنوك التجارية خصائصها وأهميتها.

أولا: تعريف البنوك التجارية.

تعرف على أنها: "مؤسسات مالية متخصصة تقوم بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع، وهي القطاعات التي تتوافر لديها فوائد نقدية حيث تقوم بتوجيه هذه المدخرات إلى من يحتاجها من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة "[1].

كما تعرف أيضا: "المؤسسات النقدية التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص والمؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء تبعا للمدة المتفق عليها، ونظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع وتعتبر عصب الجهاز المصرفي لأي بلد" [2].

وتعرف على أنها: "مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها للودائع "[3].

أما قانون النقد والقرض فيعرف في مادته 114 البنوك التجارية على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية هي إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون "[4].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن البنوك التجارية هي عبارة عن وسيط مالي بين طرفين هما عارضي وطالبي الأموال، بحيث تقوم بتجميع الأموال الفائضة من عند أصحاب الفائض المالي وإقراضها لأصحاب العجز المالي مقابل نسبة فائدة.

---

[1] أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار إستراتجية الشاملة للبنوك**، الطبعة الثانية، دار المستقبل،الأردن 1999، ص06.

[2] محمد محمود شهاب، **النقود وبنوك الاقتصاد**، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987، ص105.

[3] محمد رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، بدون طبعة، دار الجامعية للنشر، مصر، 1999، ص89.

[4] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص22.

ثانيا: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى نذكر منها:

- تحتل المرتبة الثانية في الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي.
- تتعدد البنوك التجارية من الناحية المكانية عكس صفة الوحدة لدى البنك المركزي.
- مؤسسات مالية تقوم على الائتمان حيث تسلم الودائع وتمنح القروض للحصول على الفائدة.
- تتميز بالربحية حيث تهدف إلى تعظيم الربح بأقل التكاليف[1].
- كما أن عملية ائتمان قصير الأجل هو ما يميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى.
- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية[2].

ثالثا: أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك التجارية في الاقتصاد من خلال ما تقوم به من أعمال وخدمات تتلخص فيما يلي[3]:

- توفير السيولة بتكلفة أقل.
- تقليل المخاطرة حيث البنك يستطيع شراء أصول متنوعة مما يعطيه قدرا كبيرا من الأمان.
- تقديم تسهيلات مختلفة للمتعاملين خاصة في مجال التجارة الخارجية.
- تقديم المعلومات المالية للمدخرين وذلك بالاستعانة بخبراء التحليل لتقديم المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المختلفة.
- تخفيض تكاليف المعاملات في الأصول المالية المباشرة.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال خلق المشاريع وتمويل الاستثمارات.

---

[1] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص114.

[2] محمد يونس وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى**، الدار الجامعية للنشر، مصر، ص32.

[3] فلاح حسين الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي إستراتيجي معاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2006، ص ص:14 ،15.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأنواعها

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الوظائف التقليدية والحديثة وأنواع البنوك التجارية.

أولا: وظائف البنوك التجارية

هناك مجموعة من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، والتي برزت بشكل كبير وتنوعت من التقليدية إلى الحديثة نتيجة للتطورات الحاصلة على مستوى البنوك.

1- الوظائف التقليدية: تتمثل الوظائف أساسا في قبول الودائع ومنح الائتمان:

أ- خلق النقود: هي قدرة البنوك التجارية على تقديم الأموال للجمهور على شكل قروض من ودائع ليس لها وجود لدى البنك، بل من الأموال التي تودع لدى البنك في شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب مودعة لديها في الأصل؛ أي أنها تخلق هذه الودائع (القروض) فتزيد من العرض الكلي للنقود.

ب- تلقي أو قبول الودائع من مختلف الجهات، منها:

- ودائع جارية: وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.
- ودائع الأجل: وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها مسبقا بين البنك والمودع.
- ودائع بإخطار: وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته، أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها[1].

ت- تقديم تشكيلة متنوعة من التسهيلات الائتمانية: ويقصد بالتسهيلات الائتمانية جميع العمليات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي لتسهيل القيام به سواء عن طريق تقديم المال ممثلا في القروض، أو خصم وتحصيل الكمبيالات، إصدار خطابات الضمان، أو فتح الحسابات الجارية المدينة والاعتماد المستندي، بيع وشراء الأوراق المالية، بيع وشراء العملات الأجنبية[2].

---

[1] بوعتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات وتطبيقات**، بدون طبعة، الجزائر، 2000، ص16.

[2] حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ**، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص24.

2- الوظائف الحديثة: يقدم البنك مجموعة من الخدمات الحديثة والتي تتمثل فيما يلي:

أ- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: أصبحت البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لمشروعاتهم؛ حيث على أساسها يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكيفية السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والبيع والتحصيل.

ب- الادخار: تسعى البنوك التجارية إلى تشجيع المتعاملين معها ليقوموا بالادخار لمواجهة نفقات المناسبات مثل: الزواج، الدراسة، السياحة...الخ، حيث تقدم لهم فوائد وتسهيلات ائتمانية[1].

ت- تحويل العملة للخارج.

ث- تقديم خدمات البطاقة البنكية: وهي بطاقة اعتماد تعتبر من أشهر الخدمات التي استحدثتها البنوك التجارية حيث يستطيع المتعامل بها أن يتمتع بخدمات عديدة.

ج- تمويل الإسكان الشخصي: وذلك من خلال الإقراض العقاري؛ حيث أنه لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض[2].

ثانيا: أنواع البنوك

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك.

1- البنك المركزي: يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية، وهو الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية، ويتميز البنك المركزي بأنه بنك الإصدار، بنك البنوك، بنك الدولة[3].

2- البنوك التجارية: هي البنوك التي تقوم بأعمال الصيرفة والخدمات المصرفية وقبول الودائع، ومنح الائتمان والقروض لمن يطلبها مقابل تقديم الضمانات اللازمة ودفع الفوائد المحددة المستحقة على القرض[4].

---

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، بدون طبعة، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص ص: 18،19.

[2] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر،2014 ص20.

[3] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص32.

[4] أحمد محمد المصري، **إدارة البنوك التجارية والإسلامية**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص16.

3- البنوك المتخصصة: هي بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، ويرجع السبب في هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف التمويل في كل من هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة، وتقوم البنوك المتخصصة بتشغيل مواردها في قروض يغلب عليها أن تكون طويلة الأجل باستثناء بنوك تمويل التجارة الخارجية؛ حيث أن أجل القرض قد لا يتعدى الستة أشهر، وتتمثل في البنوك الصناعية الزراعية والبنوك العقارية، وبنوك التجارة الخارجية[1].

4- البنوك الإسلامية: هي البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية، وتقوم بممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع الصور والأحوال، وتقوم باجتذاب الأموال والمدخرات وتوجهها نحو المشاركة في الاستثمار وتقديم التمويل اللازم للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات، بما في ذلك صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة وبيع المرابحة للأمر بالشراء وغيرها من الصيغ التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية[2].

5- بنوك الادخار: يقوم هذا النوع من البنوك بتجميع المدخرات الصغيرة وحفظها، وفي الجزائر كان الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يتولى هذه المهمة، غير أنه حاليا يهتم بجمع المدخرات وتوزيعها في شكل قروض موجهة للسكن[3].

6- البنوك الإلكترونية: أصبحت أكثر التعاملات والاستثمارات تتم عبر هذه البنوك؛ لأنها تمكن من الاستثمار عبر الانترنت وإرسال واستقبال الأموال بأي بنك، وسحبها في أي وقت والتسوق عبر الانترنت كذلك[4].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2007 ص125.

[2] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2006، ص23.

[3] ammour ben halima, **le système bancaire algerien**, edition dahlab, alger,1999,p103.

[4] www.chorohatpc.com.23/03/2017,15:34.

المطلب الثالث: ميزانية البنك التجاري

تحتوي ميزانية البنك على الموارد (الخصوم) والاستخدامات (الأصول) التي تعكس المركز المالي للبنك في لحظة زمنية معينة.

أولا: موارد البنوك التجارية

يبين جانب الخصوم مجموع الموارد لدى البنوك التجارية.

1- المصادر الذاتية: وهي عبارة عن التزامات البنك اتجاه أصحاب رأس المال، ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات التي تشكل التزاما على أصحاب رأس المال.

أ- رأس المال المدفوع: يتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها من جميع المصادر ولكن لديه أهمية في خلق الثقة بين المتعاملين في المصرف[1].

ب- الأرباح المحتجزة: تحتجز الأرباح في البنوك التجارية وتمثل جزءا من حقوق المساهمين، ويرى البعض أنها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار، كما يمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحتجزة إلى مايلي:

- الاحتياطات: هي أرصدة نقدية يتم تحصيلها على إجمالي الأرباح المحققة في نهاية السنة المالية وذلك لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يمر بها المصرف وهي نوعين:
  - الاحتياطي القانوني: احتياطي يلزم البنك قانونا بتكوينه؛ حيث يقوم باقتطاع نسبة معينة من الأرباح السنوية، و يعتبر هذا الاحتياطي دعم للمركز المالي للبنك.
  - الاحتياطي الاختياري: احتياطي غير ملزم على البنك قانونا بتكوينه، وهو لا يظهر في ميزانية البنك[2].
- المخصصات: تكون المخصصات في العادة لقيمة الأصول لجعلها مساوية للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية، طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول، وتختلف نسبة

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الأردن، 2007، ص32.

[2] ضياء مجد، **الاقتصاد النقدي**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص276.

المخصصات حسب ظروف كل بنك، ومن أمثلتها نجد: الإهتلاك، مخصصات الديون المشكوك فيها[1].

- الأرباح غير الموزعة: إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح،إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاعها تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أو أسهم، وقد توزع الإدارة جزءا منها وتبقي الآخر على شكل أرباح غير موزعة مسجلة[2].

2- **المصادر غير الذاتية**: وهي المصادر التي تتوفر لدى البنك من غير المساهمين فيه، وتمثل نسبة كبيرة من إجمالي موارده وتتمثل أساسا فيمايلي:

أ- الودائع: وهي مبالغ نقدية مسجلة في سجلات البنك على اعتبار أنها حسابات دائنة للعملاء، فهي تمثل ديونا للبنك وحقوقا لأصحابها، ويتعهد البنك بدفع قيمتها فهي تمثل التزاما على البنوك لأصحاب الودائع، وتعتبر أهم مكون من مكونات الخصوم في ميزانية البنك.

وتنقسم الودائع في البنوك إلى عدة أنواع حسب الأساس المستخدم في ذلك:

- حسب أجال الإيداع: ودائع تحت الطلب، ودائع الأجل، ودائع الادخار.
- حسب مصادر الودائع: الودائع الأولية، الودائع المشتقة (تلك الودائع التي تخلقها البنوك التجارية مقابل أصول أخرى وهي القروض والسندات، ولا ينتج عنها أي زيادة في حجم الاحتياط القانوني بينما تؤدي زيادة في عرض النقود)[3].

ثانيا: استخدامات البنوك

يبين جانب الأصول كيفية توظيف موارد البنوك التجارية.

1- **أرصدة نقدية حاضرة:** تتمثل في السيولة النقدية الكاملة وتتخذ عدة أشكال:

- أرصدة نقدية لدى البنك المركزي: حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي.

---

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] أسامة كامل، عبد الغاني حامد، **النقود والبنوك**، بدون طبعة، مؤسسة الورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص110.

[3] عبد الله الطاهر، موفق عبد الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006، ص213.

- أرصدة حاضرة في خزينة البنك التجاري: يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية وورقية لمواجهة طلب المودعين.
- الأرصدة السائلة الأخرى: هي عبارة عن شيكات وحوالات وأوراق مالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة[1].

2- أوراق وسندات مخصومة: وتعني كل ورقة قابلة للخصم لدى البنك التجاري، وهي تضم أذونات الخزينة والأوراق التجارية.

3- محفظة الأوراق المالية: وتتضمن استثمارات البنك التجاري، سواء كانت الأوراق المالية الخاصة وهي الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات الخاصة، أو الأوراق المالية العامة وهي السندات التي تصدرها الدولة.

4- القروض والسلفيات: يعتبر هذا الأصل أكثر الأصول ربحا وأقلها سيولة، إذ ليس من حق البنك التجاري مطالبة العميل بتسديد قيمة القروض والسلفيات قبل أن يحين تاريخ استحقاقها، وتتخذ هذه القروض شكلين[2]:

- قروض مقابل ضمان: هذا النوع من القروض يكون مكفولا بضمانات عينية (بضائع، أوراق تجارية، ذهب وعقارات...الخ).
- قروض بدون ضمان: لقد اتسع تقديم مثل هذه القروض، ويعود السبب في ذلك إلى دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني، وكون الكثير من البنوك التجارية أصبحت ملكا للدولة، وفي هذه الحالة يصبح المقترض مدينا للدولة، ومن الصعب التهرب من مديونيته[3].

5- شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع: هي عبارات عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق[4].

---

[1] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص13.
[2] ضياء مجد، **اقتصاديات النقود والبنوك**،بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص279.
[3] محمد يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص234.
[4] زينب عوض الله، **إقتصاديات النقود والمال**، بدون طبعة، الدار الجامعية، لبنان، 1991، ص123.

6- مستحقات البنوك: هي التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة[1].

والجدول التالي يوضح الموارد والاستخدامات التي تشمل عليها ميزانية البنك التجاري.

الجدول رقم(01-01): ميزانية البنوك التجارية

إستخدامات البنوك التجارية (الأصول)	موارد البنوك التجارية (الخصوم)
أرصدة نقدية حاضرة	**رأس المال**
أ- أرصدة حاضرة في خزينة البنك التجاري	**الأرباح المحتجزة**
ب-أرصدة نقدية لدى البنك المركزي	أ- الإحتياطات
ت-الأرصدة السائلة الأخرى	ب-المخصصات
شيكات وحوالات وإعتمادات دورية مستحقة الدفع	ت-الأرباح غير الموزعة
أوراق وسندات مخصومة	**الودائع**
مستحقات البنوك	
محفظة الأوراق المالية	
القروض والسلفيات	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

[1] إسماعيل هاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**، بدون طبعة، دار النهضة العربية للطبع والنشر، لبنان، 1996، ص64.

المبحث الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية

تعتبر عملية تقييم الأداء جزء من الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، والتي تهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية وأهم النماذج المستخدمة للتقييم.

المطلب الأول: مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية

توجد عدة تعاريف لتقييم الأداء في البنوك التجارية ومن أبرزها مايلي:

عرف على أنه: "مجموعة من الإجراءات التي تقارن النتائج المحققة للنشاط مع أهدافه المخطط لها،بهدف تبيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن الأداء قد تم بدرجة عالية من الكفاءة"[1].

كما أن تقييم الأداء: "هو عبارة عن دراسة وتحليل جوانب القوة التي تكتنف إنجاز الأنشطة سواء على مستوى الفرد أو المنظمة أو أي جزء من أجزائها"[2].

ويعرف أيضا على أنه: "العملية الرقابية التي تختص بالمقارنة الميدانية والفعلية بين الانجاز الفعلي الذي تم أداءه، وبين ما يجب أن ينجز، وذلك بهدف التعرف والوقوف على مستوى وحجم ونوعية الأداء الذي تم"[3].

كما نظر الباحثون إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية؛حيث تبدأ العملية الإدارية عادة وبغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها، نتيجة استغلال الموارد المتاحة للوحدة الإدارية، ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة، ويتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة.

---

(1) عبادي محمد، سليم حمود، **استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2009، ص4.

(2) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة الأعمال**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص597.

(3) محمد قدري حسن، **إدارة الأداء المميز**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015، ص 173.

مما سبق ذكره يمكن أن نستنتج أن عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة، فهي تعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية، ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرار[1].

المطلب الثاني: النماذج العامة لتقييم أداء البنوك

إن تقييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصارف وجميع الجهات المراقبة، حيث يتم استخدام عدة نماذج للتقييم والتي سيتم توضيح أهمها في العناصر التالية:

أولا: نموذج العائد على حق الملكية

اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج سنة 1972م في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف "ديفيد كول" كإجراء لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها على عدة أشكال،تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل في مخاطر الائتمان والسيولة ومعدل السيولة ومخاطر التشغيل، ورأس المال[2]، ويتكون هذا النموذج من مجموعتين من النسب، المجموعة الأولى تتعلق بقياس العائد والربحية أما المجموعة الثانية فتقيس المخاطرة.

1- المجموعة الأولى: توضح أهم مؤشرات قياس ربحية البنك المركزي، حيث يتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، ويعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من أكثر المقاييس أهمية؛ لأنه يتأثر بأداء البنك فيما يتعلق بفئات العائد على الأصول، ومؤشر على مدى كفاءة ومقدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك، ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي، كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال[3] .

---

[1] زينة قمري، **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة الميناائية**، الموقع:
http://www.kantakji.com/media/2056/F264.doc consulté le 14l03l2014, 11:19.

[2] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص77.

[3] حنفي عبد الغفار، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، بدون طبعة، المكتب العربي الحديث للنشر، الأردن 1999، ص 273.

الجدول رقم (01- 02): أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك

المؤشر	العلاقة	المدلول
العائد على حق الملكية (ROE)	صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية	يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية.
العائد على الأصول(ROA)	صافي الدخل / إجمالي الأصول	يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة.
الرافعة المالية (EM)	إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	وفيه يتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة.
هامش الربح (PM)	صافي الدخل / إجمالي الإيرادات	تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.
منفعة الأصول(AE)	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول.

المصدر: حنفي عبد الغفار، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث للنشر الأردن، 1993، ص 274.

2- **المجموعة الثانية:** هي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب، وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة[1].

[1] محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء البنوك المصرفية**، مجلة الباحث، العدد03، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص92.

الجدول رقم (01- 03): مؤشرات قياس المخاطر في البنوك

المخاطر	العلاقة	المدلول
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض	توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا.
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول	يشير المقياس إلى مقارنة نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض.
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الأساسية للفائدة /إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول	يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة.
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة (حقوق الملكية) / الأصول الخطرة (إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول)	تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين؛ أي درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطرة.
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف/ عدد العمال	تشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك.

المصدر: محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء البنوك المصرفية**، مجلة الباحث، العدد03، جامعة ورقلة، 2004، الجزائر ص92.

ثانيا: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تعالج نقاط الضعف، التي ارتبطت بطرق التقييم التقليدية، من بينها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) [1].

تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة هدفا مركزيا وهاما من أهداف الإدارة المالية، وهي تتضمن كل السياسات والإجراءات والمقاييس والطرق التي تستخدمها البنوك كدليل رقابة لعملياتها ومركز إستراتيجيتها، حيث يعمل هذا المؤشر على قياس أداء المديرين، فتصبح وسيلة تدفعهم لبذل الجهود نحو تحسين أدائهم ويصبح هذا الأمر أكثر فاعلية عندما يتم ربط نظام المكافآت والحوافز بهذا المؤشر، ليصبح وسيلة للتحفيز يساعد على تحفيز كل العاملين لاتخاذ قرارات من شأنها أن تؤثر على تقييم الأداء المالي للبنوك[2].

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالعلاقة التالية[3]:

القيمة الاقتصادية المضافة(EVA) = ربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT) – (رأس المال× تكلفة رأس المال)

[1] المرجع نفسه، ص 92.

[2] غدير محمود المهتدي، **استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم** رسالة ماجستير في علوم التجارة ، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2014، ص45.

[3] محمد جموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص92.

المبحث الثالث: ماهية المخاطر المصرفية

إن البنوك التجارية تعتبر منظمات أعمال من خلال أنشطتها المختلفة في قبول الودائع ومنح القروض وتمويل الاستثمارات، إلا أنها تتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطر، لذلك فإن نجاح إدارة البنك تتوقف على الموازنة بين العائد والمخاطرة.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

قبل التعرض لمفهوم المخاطر المصرفية يجدر بنا الإشارة إلى تعريف الخطر الذي يدعى أحيانا مخاطرة رغم الاختلاف الموجود بينهما في اللغة الفرنسية risque ,danger.

أولا: تعريف الخطر

1- المفهوم اللغوي للخطر

- **لغة:** إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني rescass أو risque والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا أو الانحراف المتوقع[1].
- **اصطلاحا:** هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبية وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة[2].

2- المفهوم الاقتصادي للخطر

يعرف على أنه:" احتمالية أن تكون نتائج التوقعات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية، أما إذا كانت هناك احتمالية منخفضة في أن تكون التنبؤات خاطئة فإن درجة المخاطرة سوف تكون منخفضة[3].

---

[1] صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2008، ص23.

[2] alain gauvin, **la nouvelle gestion du risque financier**, edtition integrale, paris, 2000, p10.

[3] فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر الأردن، 2000، ص166.

ثانيا: تعريف المخاطر المصرفية

المخاطرة المصرفية هي: "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"[1].

ويمكن إعطاء تعريف آخر للمخاطر المصرفية: "وهو حالة عدم التأكد في استرجاع الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة"[2].

ومنه نستنتج أن المخاطر المصرفية تنشأ أساسا من مصادر معينة هي:

- نقص التنوع.
- نقص السيولة.
- إرادة المصرف في التعرض للمخاطر.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية

هناك خمسة عناصر تمارس تأثيرها على المخاطر المصرفية سوف نوجزها في مايلي:

أولا: التغيرات القانونية والإشرافية

فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال، ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.

ثانيا: عدم استقرار العوامل الخارجية

أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على إثر انهيار اتفاقية **(BretonWoods)** إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية، وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية، لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر المصرفية.

---

[1] حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة- منافسة- خطر- تقنيات**، جامعة الشلف، الجزائر، أيام 14- 15 ديسمبر 2004، ص3.

[2] anne marie percie sert, **risque et contrôle de risque**, economica, paris, 1999, p25.

ثالثا:المنافسة

مع تزايد أثر العولمة المالية وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة، اشتدت المنافسة في السوق المصرفي وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث اتجاهات رئيسية:

- الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.
- الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية[1].

رابعا: تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية

تزايد حجم الموجودات لدى البنوك التجارية وتنوعت بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها[2].

خامسا: التطورات التكنولوجية

إن التطورات التي تحصل في حقل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد قياس وإدارة المخاطر؛ حيث تعتبر التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة، كما أن تحليل إدارة المخاطر مبني على أساس معالجة المعلومات.

وعليه، يمكن القول أن فعالية وسلامة قرارات المصرف تتوقف على قدرته على معرفة المخاطر وتحديد طبيعتها والتكيف معها، ويستوجب أيضا من المصرف ضرورة معرفة مختلف الأنواع الرئيسية للمخاطر المصرفية وتحديد مصادرها، حتى يتمكن متخذ القرار من الوصول إلى قرارات سليمة وموضوعية[3].

---

[1] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص ص: 4،5.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، بدون طبعة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2002، ص178.

[3] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص50.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية

تتعرض البنوك التجارية إلى مجموعة من المخاطر هي أصل في النشاط المصرفي.

أولا: المخاطر المالية

تشمل المخاطر المالية على ما يلي:

1- مخاطر الإئتمان

يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، وهناك صعوبات كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسبب أن المعلومات المتاحة نادرة ومحدودة، وكلما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة فإنه يتحمل مخاطرة عدم السداد أو التعثر البنكي، المتمثل بعجز المقترضين عن سداد أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد في تواريخ الاستحقاق وحسب الشروط المتفق عليها. وتقيم البنوك المخاطر الائتمانية من خلال توجيه ثلاثة أسئلة أساسية وهي:

- ماهو معدل الخسائر لكل من القروض والاستثمارات ؟
- ماهي الخسائر المتوقعة في المستقبل ؟
- كيف يتحضر البنك لمواجهة الخسائر ؟

للمخاطر الائتمانية أنواع أهمها[1]:

- مخاطر عدم السداد: وهي عدم مقدرة المدينين على سداد التزاماتهم في تواريخ الاستحقاق.
- مخاطر التسوية: وهي المخاطر التي تنجم عن عمليات التسويات الخاصة بالتدفقات النقدية والأصول المالية والأصول الأخرى.
- خطر تجميد الأموال: هو ذلك الخطر الذي يواجه البنك عندما تتجمد موارده وتنخفض سيولة أصوله، ويشكل تجميد أموال البنك خطرا عليه لأن نقص السيولة قد يؤدي إلى إغلاقه إذا ما أقدم المودعون على المطالبة بأموالهم دفعة واحدة، وينتج خطر التجميد عن وقوع خطر عدم التسديد

[1] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2013 ص ص: 218،219.

بالدرجة الأولى إضافة إلى عدم احترام قواعد التوازن المالي الأدنى للميزانية؛ بمعنى قيام البنك بمنح قروض طويلة الأجل مقابل ودائع جارية.

وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:[1]

- المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه: تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر.
- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها ومبلغها، ومدى توفر شروط نجاح إتمام هذه العملية مهما كانت طبيعتها.
- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

2- مخاطر السيولة

هي ناتجة عن حدوث خلل في التوازن بين الاحتياجات النقدية للبنك لمواجهة التدفقات الخارجة والداخلة إليه بسبب التعارض ما بين السيولة والربحية، فالربحية تستوجب الاستثمار في الأصول طويلة الأجل مرتفعة العائد، مما يزيد من مخاطر السيولة أمام البنك، في حين يؤدي الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل قليلة العائد إلى تحسين السيولة ولكن مع انخفاض الربحية.

تحدث مخاطر السيولة عند عجز البنك عن الوفاء باحتياجات عملائه الفورية من السحب في الأجل القصير، وهناك رأي شائع بين عدد من المصرفيين الذين يرون أن مخاطر السيولة تتلخص في عجز البنك عن تسييل أي أصل من أصوله بسرعة وبدون أي خسائر في قيمته، وتنشأ كذلك نتيجة صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض وإطالة فترة تحصيل المبالغ المشكوك فيها[2].

---

[1] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، الإمارات المتحدة العربية 2006، ص 37.

[2] عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص226.

3- مخاطر السوق

هي الخسائر المحتملة الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار السلع، وأسعار الأوراق المالية...الخ، وذلك بسبب التطورات غير المواتية لعوامل السوق؛ بمعنى أن مخاطر السوق تنتج عن التغيرات المعاكسة والتي ليست في صالح البنك لأسعار السوق[1].

أ- مخاطر أسعار الفائدة

هي مخاطر الأرباح أو رأس المال الناجمة عن التحركات في أسعار الفائدة من منظور اقتصادي،فالبنك يركز على حساسية قيمة الأصول والمطلوبات والإيرادات للتغيرات في أسعار الفائدة، وكذا الاختلافات بين توقيت تغيرات السعر وتوقيت التدفقات النقدية، فأي شخص يقرض أو يقترض يكون معرضا لمخاطر أسعار الفائدة؛ فالمقرض يكون معرضا لخطر تراجع الإيرادات بسبب انخفاض أسعار الفائدة، أما المقترض الذي يدفع فائدة متغيرة فيتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة، وفي كلا الموقفين هناك مخاطرة.

ومن أهم أسباب خطر سعر الفائدة المنافسة بين البنوك فالعميل يتجه إلى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة، وسوء تسيير الموارد وتقديم قروض بأسعار فائدة امتيازية يؤدي إلى خطر سعر الفائدة أي زيادة الأعباء وتخفيض مردودية البنك[2].

ب- مخاطر سعر الصرف

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله نتيجة للتغيرات في حركة سعر الصرف، وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية وأن مجلس الإدارة وإدارة البنك هي المسؤولة عن اكتشاف المخاطر، وعموما ينشأ خطر سعر الصرف نتيجة حيازة البنك لحقوق أو ديون بالعملة الصعبة تعرف تقلبات مستمرة في أسعارها، ما يعرض البنك إلى خسائر وهذا في التقلبات غير المرغوبة، كما يمكن أن ينشأ خطر الصرف نتيجة ترحيل نتائج محققة بالعملة الصعبة إلى حسابات البنك وتقييمها بالعملة المحلية.

---

[1] نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، بدون طبعة، موسوعة بازل2، الجزء الثاني، 2005، لبنان، ص78.

[2] أحمد بوراس، السعيد بريكة، **أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر**، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2007 ص271.

وعليه، يمكن القول أن خطر سعر الصرف هو ذلك الخطر الذي يتعرض له كل من يملك أصولا أو قروضا محررة بعملة أجنبية، وهو أكثر المخاطر تأثيرا على البنوك التي تمارس نشاطاتها على المستوى الدولي[1].

ت- مخاطر أسعار الأوراق المالية

هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية،بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية، فتنشأ المخاطر للسعر على الأوراق المالية بسبب التغيرات في أسعار الأسهم على سبيل المثال الانخفاض في مؤشر معين في أسعار البورصة، ومن أمثلة الأدوات المالية التي تؤدي إلى خطر أسعار الأسهم حيازة البنك لأسهم مؤسسة أخرى[2].

ثانيا: المخاطر غير المالية

تتمثل فيما يلي:

1- المخاطر القانونية

تنتج هذه المخاطر من أخطاء في نص العقود أو من تأخر في اتخاذ الإجراءات القانونية، أو مخالفة لبعض القوانين الدولية تترتب عليها خسائر مادية ومعنوية كبيرة [3].

2- المخاطر التشغيلية

تحدث نتيجة لفشل الأنظمة والعمليات الداخلية أو فشل الموظفين، فتنشأ مخاطر التشغيل عندما لا تتوافر للمصرف الموارد البشرية الكافية والمدربة للقيام بالعمليات المالية، ومخاطر العمليات التشغيلية تشمل

---

[1] شقيري نوري موسى وأخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص301.

[2] ناصر نور الدين عبد اللطيف، **القياس و الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك الإسلامية والتجارية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص331.

[3] مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص03.

مخاطر الاحتيال المالي، مخاطر التزوير، مخاطر التزييف والسرقة والسطو، الجرائم الإلكترونية، والمخاطر المهنية[1].

3- المخاطر الإستراتيجية

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله، نتيجة لإتحاد قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي، ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية، وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك، والسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل[2].

4- مخاطر السمعة

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توفر رأي عام سلبي اتجاه البنك[3].

5- خطر البلد

ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة، ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي، ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، وبالتالي تؤثر هذه القروض سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج[4].

---

[1] جعفر حسن البشير آدم، إبراهيم فضيل المولى، **معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من أثار مخاطر الائتمان المصرفي**، مجلة دراسات محاسبة ومالية، المجلد السابع، العدد 21، السودان، 2012، ص97.

[2] بوعشة مبارك، **إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة، الأردن، أفريل 2007 ، ص02.

[3] willout ioriter, **risk management for electronic banking supervision**, basel, the final vesion of this doucument was published, 2003, p3.

[4] كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، مركز بيان للهندسة المالية، السودان، أيام 5- 6 أفريل2012، ص06.

المبحث الرابع: عملية إدارة المخاطر المصرفية

تقوم المصارف بتحديد وتقييم المخاطر وقياسها، ووضع استراتيجيات لإدارتها واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من هذه المخاطر والتقليل من أثرها، وذلك لتحقيق التوازن بين درجة المخاطر الممكن تحمّلها ومستوى الربحية المحقق عندها، بالإضافة إلى مراقبة المخاطر بشكل مستمر.

وتتم إدارة المخاطر المصرفية بإتباع عدة خطوات وأدوات لقياس المخاطر المصرفية المحتملة.

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر المصرفية

عرفت لجنة (coso) إدارة المخاطر أنها:" تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمؤسسة"[1].

كما تم تعريفها على أنها: "نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة، وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته،ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها"[2].

وعرفت إدارة المخاطر: "بأنها تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته، مع اختيار أنسب لهذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب"[3].

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن إدارة المخاطر تعرف بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.

---

[1] خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2009، ص10.

[2] نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، أيام 2-21 أكتوبر 2009، ص03.

[3] أسامة عزمي، شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2007، ص55.

ولقد قامت لجنة الخدمات المالية الأمريكية، من خلال اللجنة الفرعية لإدارة المخاطر المصرفية بوضع مبادئ لإدارة المخاطر المصرفية بصورة سليمة وهي كالآتي[1]:

1- **مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:** يجب أن يقوم مجلس الإدارة في المصرف بوضع سياسات إدارة المخاطر، ويجب أن تتضمن هذه السياسات تعريف تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة الرقابة على المخاطر.

2- **إطار لإدارة المخاطر:** يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر يتصف بالشمولية، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، ومن خلاله يتم تحديد أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر، ويجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال.

3- **تكامل إدارة المخاطر:** يجب أن لا يتم مراجعة وتقييم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها البعض، بل يتم ذلك بصورة متكاملة، نظرا لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالآخر.

4- **محاسبة خطوط الأعمال:** إن أنشطة المصرف يمكن أن تقسم إلى خطوط أعمال مثل:أنشطة التجزئة ونشاط الشركات، وعليه فإن نشاط كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكون مسؤولا عن إدارة المخاطر المصاحبة له.

5- **تقييم وقياس المخاطر:** يجب أن تقيم جميع المخاطر بصفة وصفية، وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

6- **المراجعة المستقلة:** أهم ما يميز إدارة المخاطر أن يتم الفصل بين مهام الأشخاص التي تتخذ قرارات الدخول في المخاطر، ومهام الأشخاص التي تقوم بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في المصرف، هذا يعني أن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة، يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر، واختبار فاعلية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم تقاريرها للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

7- **التخطيط للطوارئ:** يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث والتي تؤثر على المصرف.

---

[1] بغدود راضية، صبايحي نوال، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة محند أولحاج ، الجزائر، ص ص: 10،11.

المطلب الثاني: أهمية إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها.

أولا: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تكمن أهمية إدارة المخاطر المصرفية فيمايلي:

1- أداة لتنفيذ الإستراتيجية: تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون هذه الإدارة لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة. وتتبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الإستراتيجية مقتصرة على القواعد الإرشادية التجارية، دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك.

2- تنمية الميزة التنافسية: إن التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء، وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة. فإذا لم يقم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة؛ بحيث يتقاضى أسعارا مبالغا فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا ما يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.

3- أداة لاتخاذ القرارات: إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة، ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرارات.

4- المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير: إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال، كما أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر.

5- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: فبدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال، ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر، والحل

البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطرة العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل، ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش، ثم في مرحلة ثانية إلى حالات عجز عن السداد[1].

6- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات: إن إدارة المخاطر تساعد المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي يمثل عقبة رئيسية أمام المصارف التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة والتحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي[2].

وحتى يتجسد الوعي بأهمية إدارة المخاطر المصرفية يجب أن يضم النظام الشامل لإدارة المخاطر عدة مكونات، والتي يمكن تجسيدها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): عناصر إدارة المخاطر

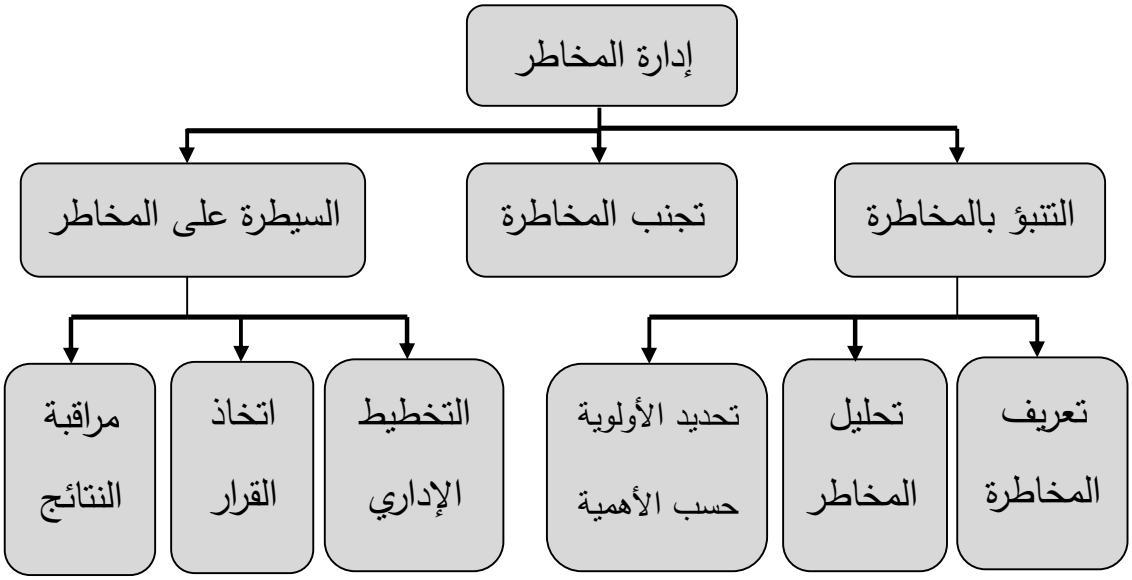

المصدر: حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص65.

[1] خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص20-23.

[2] محمد يدوي، خالد قاشي، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر وعرض تجارب دولية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، الجزائر ص16.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن الحديث عن إدارة المخاطر لا يشمل فقط تعريف المخاطر وتحليلها، بل يتعداها إلى التخطيط الدقيق لها واتخاذ القرار المناسب مع مراقبة النتائج. وبالتالي فإن عملية إدارة المخاطر تتضمن عدة مراحل أساسية نوجزها فيما يلي[1] :

- تحديد وتعريف الخطر.
- قياس وتقويم المخاطر.
- تحليل المخاطر.
- اتخاذ القرار وتخطيط الترتيبات.
- الإدارة العملية للمخاطر.
- مراقبة المخاطر.
- إعداد التقارير بالمخاطر.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر المصرفية

تهدف إدارة المخاطر في المصارف إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

1- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين.

2- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

3- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.

4- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية، أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.

5- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.

6- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.

[1] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 65،66.

7- تعتبر إدارة المخاطر والتخطيط عمليتين مرتبطتين مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.

8- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

ويمكن القول أن كل أهداف المخاطر تتدرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتخفيف منها وحلها ومعالجتها[1].

المطلب الثالث: خطوات وأدوات قياس المخاطر المصرفية

لإدارة المخاطر في المصارف يتم الاعتماد على خطوات معينة وعدة وسائل لقياس المخاطر المصرفية.

أولا: خطوات إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل خطوات إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي:

1- تحديد المخاطر: من أجل أن يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولا أن يقوم بتحديدها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر، فعلى سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية،حيث أن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل[2].

2- قياس المخاطر: إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية حدوثه، ويعتبر الوقت المناسب للقياس مهم بالنسبة لإدارة المخاطر[3].

---

[1] خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] ابراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص42.

[3] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص04.

3- ضبط المخاطر: بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث توجد ثلاثة أساليب أساسية لضبط المخاطر[1] .

4- مراقبة المخاطر: تتطلب الرقابة على المخاطر تطوير أنظمة التقارير في البنك، بالشكل الذي يبين التغيرات المعاكسة في نوعية حجم المخاطر للإستعداد للتعامل مع هذه التغيرات، لذلك يجب أن يتضمن البنك نظام معلومات يكون قادرا على مراقبة هذه التغيرات، حيث أنه إذا توقف عميل عن الدفع مثلا، يجب أن يظهر نظام المعلومات ذلك[2].

ثانيا: أدوات قياس المخاطر المصرفية

توجد عدة أدوات إحصائية لقياس المخاطر المصرفية، وتعتمد على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر، ومن أهم هذه الأدوات مايلي:

1- المدى: والذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام، ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر. فكلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام[3].

2- التوزيعات الإحتمالية: وهي تعتبر أداة كمية أكثر تفصيلا من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة، وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، فكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر[4].

3- الإنحراف المعياري: يقيس الانحراف المعياري مدى انحراف القيم المتوقعة للعوائد المحتملة عن وسطها الحسابي؛ أي تقلب العائد على الاستثمار عن الوسط الحسابي لذلك العائد، فكلما زادت قيمة الانحراف

---

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد -إدارات -شركات -بنوك)**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص303.

[2] شيلي وسام، **مقررات بازل2 ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر 2010، ص97.

[3] إيهاب ديب، مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فلسطين، 2012، ص37.

[4] المرجع نفسه، ص 37.

المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر. وتوضح المعادلة التالية كيفية قياس المخاطرة باستخدام هذا المقياس[1]:

$$\sigma = \sqrt{\sum pi(ri - r)\,2} \quad \text{.....(12-2)}$$

حيث يمثل:

σ : الانحراف المعياري.

ri: العائد المحتمل i.

r : القيمة المتوقعة للعوائد المحتملة.

Pi: احتمال العائد i.

4- معامل الاختلاف: يكون الانحراف المعياري مناسبا للمخاطرة عند المقارنة بين مشروعين (سهمين)،تكون القيمة المتوقعة بينهما متساوية، ولكن عندما تختلف القيم المتوقعة للمشاريع يكون معامل الاختلاف هو مقياس المخاطرة المناسب، حيث يبين درجة المخاطرة لوحدة من العائد ويقاس معامل الاختلاف بالعلاقة التالية[2]:

$$\sigma = \frac{cv}{\mathrm{r}} \dots\dots\dots (13-2)$$

σ : الانحراف المعياري

r : القيمة المتوقعة للعوائد المحتملة

5- معامل بيتا: يعد معامل بيتا من أهم المقاييس المستخدمة في حساب المخاطر النظامية، فهو يقيس حساسية الورقة نتيجة التغير في عائد محفظة الأوراق المالية، ولحساب معامل بيتا يجب توفر معلومات عن معدلات العائد لأسهم شركة معّينة أو مجفظة معّينة لفترات تاريخية سابقة، وكذلك معلومات عن معدلات العائد لأسهم السوق عن الفترة نفسها ويقاس معامل بيتا وفق الصيغة الآتية[3]:

---

(1) يوسف خروبي، **تقدير العائد والمخاطرة للاستثمارات باستخدام نموذج توازن الأصول المالية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012، ص60.

(2) المرجع نفسه، ص ص: 60،61.

(3) المرجع نفسه، ص61.

$$\text{Beta i} = \beta i = \frac{\text{Covariance (ri-rm)}}{\text{Variance m}} = \frac{\text{Pim } \sigma i\ \sigma m}{\sigma m^2} \quad \ldots\ldots(12\text{-}2)$$

حيث:

$covaiance(ri - rm)$:التباين المشترك بين معدل العائد على السهمi ومعدل العائد على المحفظة m

$variance\ m$: التباين في العوائد على محفظة السوق.

σi: الانحراف المعياري للسهم.

σm: الانحراف المعياري للمحفظة.

خلاصة

تعد معرفة المخاطر وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك والارتقاء بمستوى أداءها، فإذا كان المقصود بالمخاطرة هو الحصول على ربحية مرتفعة، فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان هذه العائدات، فكلما زاد العائد زادت معه المخاطرة والعكس صحيح، وللتخفيف من المخاطر والتقليل من أثرها تقوم المصارف بتحديد وقياس المخاطر وضبطها، بالإضافة إلى مراقبتها بشكل مستمر باستخدام أدوات وأساليب متعددة تتبعها إدارة المصرف في سبيل تفادي المخاطر التي تهدد موقف البنك وسلامته المالية، وتؤثر على خططه المستقبلية وسياساته الموضوعة بواسطة مجلس الإدارة.

الفصل الثاني: مدخل لنظام الرقابة الداخلية

المبحث الأول: أساسيات حول الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، مقوماته وإجراءاته

المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

المبحث الرابع: مقررات بازل وإدارة المخاطر المصرفية

تمهيد

تكتسي الرقابة الداخلية أهمية بالغة والتي تتجلى من خلال الدور الهام الذي تؤديه في الحفاظ على حقوق ومصالح المودعين والمساهمين والمدخرين والعاملين فيها، فهي تعتبر أحد الأنظمة التسييرية للتحكم في نشاط البنك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والإجراءات وفق خطوات منتظمة من طرف الإدارة والأفراد، والتي يعتمد عليها في متابعة تنفيذ الخطط المرسومة من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والقدرة على مواجهة المخاطر والحد منها، وعلى هذا الأساس تولدت الحاجة إلى إقرار معايير موحدة تكون ملزمة لكافة البنوك كمعايير عالمية على رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

- المبحث الأول: أساسيات حول الرقابة الداخلية.
- المبحث الثاني: المبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، مقوماته وإجراءاته.
- المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- المبحث الرابع: مقررات بازل وإدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول: أساسيات حول الرقابة الداخلية

تقوم المؤسسة بوضع وتصميم نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة والتي تخص الجوانب المالية، التنظيمية والمحاسبية وذلك ضمانا لحسن سير العمل في المؤسسة والتقيد بالسياسات الموضوعة.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

إن الهدف الأساسي الذي تسعى رقابة البنوك إلى تحقيقه هو تقدير قوة وصحة الوضعية المالية للمؤسسة المصرفية بغرض ضمان حمايتها، حيث تمثل الرقابة المصرفية إحدى أهم ركائز الهندسة الجديدة للنظام المالي الدولي السليم والشفاف.[1]

وعرفت الرقابة المصرفية على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية، توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وتتمثل آليات الرقابة المصرفية أساسا في الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية[2].

أولا: الرقابة الداخلية

1- تعريف الرقابة الداخلية

تعرف على أنها "الجهاز المستخدم من طرف التوجيه العام للإدارة وموظفي المؤسسة تهدف إلى توفير تأمين معقول لتحقيق و تعظيم الاستفادة من العمليات وموثوقية المعلومات المالية والامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها "[3].

---

[1] حورية حمي، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك الجزائرية وفعاليتها، رسالة ماجستير في العلوم الاقاصادية، جامعة منتوري الجزائر، 2006، ص118.

[2] صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد90، 2011، ص358.

[3] pascal vidal, ceram sophia antipolis, philippe plameix, systèmes d' information organisationnels , France, 2005, p350.

كما يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها "العملية التي يضطلع بها مجلس الإدارة، المديرون والمستخدمون في المؤسسة لمراقبة ومتابعة مستوى الأداء والفعالية وذلك في ظل الالتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها "[1].

بمعنى أن الرقابة الداخلية عبارة عن نظام متناسق وشامل يتضمن مجموعة من الوسائل المستخدمة في التحكم في المخاطر والتي تشمل أساسا الموارد البشرية، التقنيات، الإجراءات، التنظيم والأجهزة[2].

- تعريف منظمة خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين الفرنسيين 1977م: هي "مجموعة الضمانات والتأكيدات التي تساهم في التحكم في المؤسسة، وتهدف من جهة إلى ضمان الحماية لكافة الممتلكات والمعلومات وإلى تطبيق معلومات الإدارة وتحسين مستوى الأداء من جهة أخرى، وتحديد إجراءات وطرق الرقابة لكل نشاط من أنشطة المؤسسة للحفاظ على استمراريتها "[3] .

- تعريف المجلس الوطني للمحاسبة(CNC): هو "مجموعة من الاحتياطات التي تساهم في التحكم في تسيير المؤسسة وتسمح من جهة بالحماية والحفاظ على الممتلكات وعلى نوعية المعلومات من جهة أخرى، تساهم في تطبيق التعليمات الإدارية وتشجيع وتحسين المردودية "[4].

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها مجموع الطرق والإجراءات والأساليب المسطرة في شكل خطة محددة ومتناسقة من طرف إدارة المؤسسة، بهدف حماية أصول المشروع والممتلكات والموارد والسجلات من أي تصرفات غير مرغوب فيها، وضمان الصحة والثقة الكاملة للمعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي وتحقيق كفاءة استخدام موارد المشروع بطريقة مثالية.

2- خصائص الرقابة الداخلية

حتى تكون الرقابة الداخلية فعالة يجب أن تتوفر فيها العديد من الخصائص والمتطلبات التالية:

- الملائمة: ويقصد بها أن المؤسسة عليها استعمال نظام رقابي جيد يناسب طبيعة عملها وحجمها فبالنسبة للمؤسسة الصغيرة يفضل لها اختيار أسلوب رقابي بسيط وغير معقد، والعكس بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم.

(1) sylvie decoussergues, gestion dela banque, 2 eme edition, dunod, PARIS, 1999,p149.
(2) antoin sardi, henri jaob, managemente de risque bancaires, afgers, paris, 2001, p33,34.
(3) cuy bendict, rené keravcl, evalution du control intrne dans la mission d' audit,édion comptable , paris, 1990, p31.
(4) guide de commissaire au compte cnc :www://.cnc.dz/liens-utiles.asp, 1.03.2017, 20 :00.

- **مقارنة العائد بالتكاليف:** أي عمل تقوم به المؤسسة يقوم أصلا على مقارنة العائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل، فمن الطبيعي أن تحرص المؤسسات الاقتصادية على أن تكون تكاليفها أقل من عوائدها حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب، وكلما كان الفرق بينهما كبيرا كلما زادت نسبة الربح المحققة، وبالتالي يجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار عنصري العائد والتكاليف عند تصميم نظامها الرقابي .

- **المرونة:** المقصود بالمرونة هو تناسب أسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة، بحيث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب الأمر ذلك، وهذا حتى يمكن متابعة التغيرات ومواكبتها .

- **الفعالية:** ويقصد بها استخدام نظام رقابة جيد ومتطور بحيث يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات المحتملة قبل وقوعها ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل بأقل جهد من أجل تحقيق الهدف المراد منه[1].

- **الموضوعية:** الإدارة تتمثل في مجموعة من الأفراد، والإشكال إذا ما كان المرؤوس يقوم بعمله وفق طريقة سليمة ومنظمة وجيدة أم لا وأن لا يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية مهمة جدا، أي أن الإدارة والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية ليست موضوعية تؤثر في الحكم على الأداء أو تقييمه[2].

3- أهمية الرقابة الداخلية

إن زيادة اتساع نطاق الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأشكالها، أدى إلى زيادة وابراز الرغبة في الحصول على تقييم داخلي مستقل لفعالية الإدارة داخل هذه الوحدات، وهذا ما يدخل في نطاق عمل الرقابة الداخلية وتتمثل كذلك أهمية الرقابة الداخلية في:

- كفاءة وفعالية متابعة تقييم أداء ما تقوم به الوحدة من أنشطة وبرامج مختلفة .
- زيادة كفاءة أداء العاملين في الوحدة في مجال تنفيذ أداء الأعمال والأنشطة الموكلة لكل منهم .
- مدى تحقيق النتائج المطلوبة ومن ثم الأهداف النهائية الموضوعة من قبل أنشطة وبرامج الوحدة.
- تحديد الإطار الملائم لعمل المدقق الخارجي .

---

[1] عمر سعيد و آخرون، **مبادئ الإدارة الحديثة**، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2003، ص ص: 136،137.

[2] جميل أحمد توفيق، **مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص371.

- المساعدة على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج المؤسسة قبل وقوعها حتى يمكن تجنبها، ويمثل ذلك جوهر الرقابة الداخلية السليمة التي يمكن أن تكون وقائية كلما أمكن ذلك.

ونظرا للأهمية الكبرى للرقابة الداخلية في مختلف المؤسسات الخاصة، العمومية أو الحكومية فقد حظيت بالعديد من الدراسات العلمية التي تهدف إلى تقييم دورها والعمل على زيادة فعالية هذا الدور في المجالات المختلفة داخل هذه المؤسسات[1].

ثانيا: الرقابة الخارجية

تعتبر رقابة البنك المركزي من أهم أشكال الرقابة المصرفية لأّنه يمثل الجهة الرئيسية المسؤولة عن ضمان واستمرارية النظام المصرفي، فالرقابة الخارجية أمر متعارف عليه في كل المؤسسات المالية وغير المالية لما تمتاز به من الحيادية والشفافية في تبيان الحقائق المالية، ويمكن للبنوك أن تلجأ إلى الخبرة الخارجية في أي وقت لتقييم نشاطها المالي بشكل عام أو خاص بنقطة معينة، أو تقييم الإجراءات التي تنتهجها في عملية التسيير الشاملة أو تسيير المخاطر بأنواعها.

وهذا من شأنه تدعيم الرقابة في البنوك والمؤسسات المالية وفقا للمعايير المعمول بها دوليا من أجل المحافظة على أموال البنك والمودعين، وتحقيق التوازن النقدي وانعكاس ذلك بالفائدة على الاقتصاد الوطني بشكل عام[2].

المطلب الثاني: مكونات وأدوات الرقابة الداخلية

أولا: مكونات الرقابة الداخلية

إن الرقابة الداخلية تختلف من مؤسسة لأخرى وذلك باختلاف حجم المؤسسة، الهيكل التنظيمي وطبيعة العمل، ولكن هناك عناصر أساسية يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي داخلي جيد وهي:

---

[1] مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية المالية**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 ص14.

[2] محمد الصغير قريشي، إلياس بن ساسي، **الرقابة القانونية والإدارية على القطاع المصرفي**، الملتقى الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الإصلاح الاقتصادي، جامعة جيجل، أيام 3- 4 ماي 2005، ص11.

1- بيئة الرقابة: تعتبر البيئة الرقابية الأرضية التي تقوم عليها المكونات الأخرى وأساس تحقيق نظام رقابي فعال وهي تتكون من:

أ- عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة: وتتمثل في نزاهة العاملين في المستويات الإدارية المختلفة، والقيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء.

ب- عوامل لها صلة بتنظيم المؤسسة نفسها: وتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات، سياسات الأفراد وممارستهم، مدى الالتزام بسياسات المؤسسة.

2- أنشطة الرقابة: وهي السياسات والإجراءات المستعملة بالموافقات، الصلاحيات، المراجعة، التسويات المراقبة، حماية الأصول والفصل بين المهام، التي تساعد على التأكد من أن التصرفات الضرورية يتم اتخاذها لمقابلة المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة، والأنشطة الرقابية لها أهداف عديدة ويتم تطبيقها عند مستويات تنظيمية متعددة[1].

3- تقييم المخاطر: ويشمل تقييم المخاطر على تحديد الكيفية التي تدار بها هذه المخاطر المرتبطة بإدارة المخاطر المصرفية التي تؤثر على أهداف المنشأة وتشمل المخاطر المتعلقة بأحداث داخلية وخارجية وظروفا قد تحدث وتؤثر سلبا على قدرة المؤسسة، وقد تنشأ المخاطر أو تتغير بتغير الظروف مثل: التغيرات في بيئة الأعمال، التغير في الموظفين، أنظمة معلومات جديدة أو معدلة، النمو السريع، إعادة هيكلة المؤسسة، أنشطة جديدة ...الخ[2].

4- **الاتصالات والمعلومات:** ويشمل النظام المحاسبي طرق التسجيل لمعرفة جمع وتحليل وتصنيف التقرير حول الأنشطة الاقتصادية (المعاملات) ومسؤولية الحفاظ على الموجودات وتسجيل الالتزامات[3].

---

[1] فتحي رزق السوافيري وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، بدون طبعة، دار الجامعية للنشر، مصر، 2002 ص19.

[2] خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، الأردن، 2006، ص127.

[3] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق الداخلي (من الناحية النظرية والعملية)**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ص87.

5- المتابعة: ويقصد بها المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء أو مكونات الرقابة الداخلية للتحقق من فعالية وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية[1].

الشكل رقم (02-01): مكونات الرقابة الداخلية

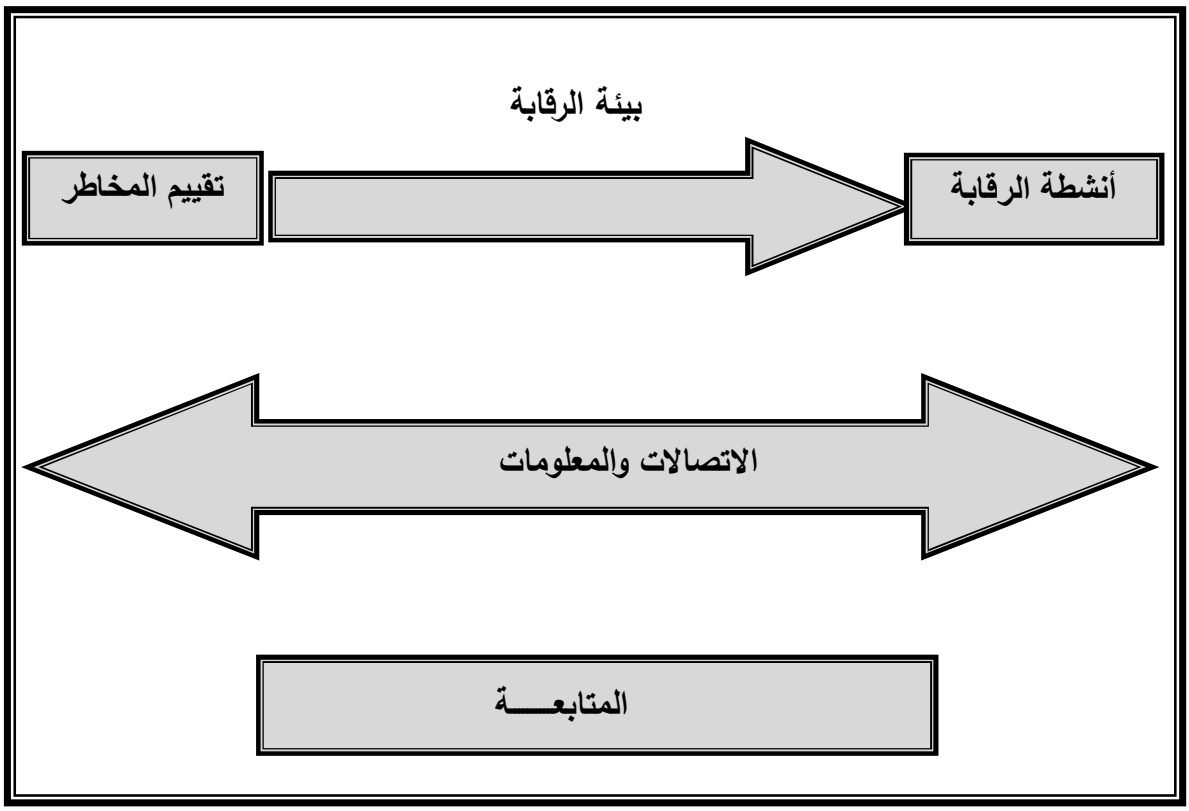

المصدر: فيحاء عبد الخالق يحيى البكوع، منهل مجيد أحمد، **تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية دراسة نظرية تحليلية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد92 2012، ص178.

ثانيا: أدوات الرقابة الداخلية

للرقابة الداخلية عدة أدوات تستخدم عند بدأ عملية الرقابة وهي:

1- **الموازنات التخطيطية:** نظرا لأن الموازنات التخطيطية تحتوي على تقديرات كمية ومالية لكافة العمليات المتوقع حدوثها خلال الفترة الزمنية القادمة، فهي بذلك تحتوي على الأهداف المنتظر تحقيقها، وبالتالي فهي تستعمل كوسيلة للرقابة الداخلية حيث يتم مقارنة الأرقام الفعلية مع الأرقام

[1] عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال الواقع والمستقبل**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص84.

المستهدفة، ويتم الوقوف على الفروق بينها وتقصي أسبابها وتحديد المسؤولين عنها، وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف وعلاجها (انحراف غير ملائم) أو مناطق القوة وتطويرها (انحراف ملائم).

2- **الرسوم والبيانات والجداول الإحصائية:** وهي إحدى وسائل عرض المعلومات على الإدارة فقد يتم عرض تطور إنجاز المؤسسة عن عدة فترات سابقة في شكل بياني الأعمدة مثلا، أو منحنى يمثل تطور الكميات المنتجة والمباعة منها للسوق المحلي والمصدر منها ا أو جداول إحصائية، تظهر بيانات مجمعة ومقارنة...الخ.

3- **تقارير الكفاية الدورية:** يتم رفعها إلى الإدارة على فترات دورية متضمنة مجموعة من البيانات التاريخية مقارنة مع بيانات تاريخية لفترات زمنية مختلفة أو مع أرقام مستهدفة، وعلى ضوء هذه البيانات يمكن الحكم على كفاءة الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

4- **دراسة الحركة والزمن:** وتعتبر من وسائل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى تنمية الكفاءة الإنتاجية للموظفين عن طريق الدراسة العلمية لكافة الخطوات والحركات اللازمة للإنتاج، لغرض تحديد الخطوات والحركات المثلى للأداء، والعمل على استبعاد العناصر غير الضرورية وبالتالي استنفاذ القدر الأدنى من الموارد البشرية والعمل في أقل وقت ممكن[1].

5- **البرامج التدريبية للعمال والموظفين:** وهي تهدف إلى رفع الكفاءة في أداء العاملين وذلك عن طريق إمدادهم بكل ماهو جديد ومستحدث من المعلومات الملائمة من حين لآخر.

6- **الرقابة على الجودة:** وذلك عن طريق عمليات الرقابة الإحصائية على الجودة باستخدام خرائط الرقابة على الجودة، هذا بالإضافة إلى عناصر الرقابة المحاسبية المتمثلة في المراجعة المستندة المراجعة الفنية، الرقابة المالية والمراجعة الداخلية للنظام المحاسبي[2].

---

[1] خلف عبد الله الواردات، مرجع سبق ذكره، ص127.

[2] وجدان علي أحمد، **دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2010، ص24.

المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية وأهدافها

أولا: أنواع الرقابة الداخلية

تقسم الرقابة الداخلية إلى الأقسام التالية:

1- الرقابة الإدارية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد وسائل متعددة في تحقيق أهدافها مثل: الكشوفات الإحصائية، دراسة الوقت والزمن، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة، الموازنات التقديرية، التكاليف المعيارية، استخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين .

2- الرقابة المحاسبية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع على سبيل المثال مايلي: إتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة (الإجمالية) موازين المراجعة الدورية وإتباع نظام المصادقات، اعتماد قيود التسوية من طرف مسؤول، وجود نظام مستندي سليم ونظام التدقيق الداخلي، فصل الواجبات المتعلقة بالحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.

3- الضبط الداخلي: ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف إلى مراجعة موظف أخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات[1].

ثانيا: أهداف الرقابة الداخلية

تكمن الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية في النقاط التالية:

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.
- حماية أصول المشروع من الاختلاس والتلاعب.
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.
- رفع مستوى الكفاية الإنتاجية.

[1] http://www..zuj.edu.jo/up-content/staff-research/economic/dr.ziad-al-zubi/13.pdf, 12/04/2017,10:23.

- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.
- تقييم مستويات التنفيذ في الأقسام المختلفة في المؤسسة.

من خلال هذه الأهداف نلاحظ أن الرقابة الداخلية تشتمل على جوانب محاسبية واقتصادية وإدارية:

- الجوانب المحاسبية: حماية الأصول والتحقق من صحة البيانات والقوائم المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها.
- الجوانب المحاسبية والاقتصادية : أساليب التخطيط وبحوث العمليات والموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والانحرافات وأسبابها وأساليب مراجعتها .
- الجوانب الاقتصادية: مرتبطة بزيادة الكفاءة التشغيلية، أي تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لمنع الإسراف والضياع والتلف وأعطال التجهيز الآلي.
- جوانب إدارية: تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة من قبل الإدارة، وبرامج تدريب العاملين والرقابة على الجودة [1].

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، مقوماته وإجراءاته

إن الحاجة لنظام الرقابة الداخلية تنشأ نتيجة احتمال وجود أخطاء أثناء تنفيذ العمليات الإدارية والمحاسبية، والذي من شأنه أن يصحح هذه الأخطاء للوصول للأهداف الموضوعة سابقا، ولضمان فعالية هذا النظام لابد من احترام المبادئ التي يرتكز عليها، وكذا احترام مقوماته الأساسية والعمل وفق إجراءاته التي بدورها تدعم هذه الأخيرة، وعليه سنبين في هذا المبحث كل من المبادئ والمقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وأهم إجراءاته.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

تخضع البنوك التجارية لعدة مبادئ أساسية والتي يؤدي احترامها إلى الوصول لرقابة داخلية ذات جودة كافية، وتتمثل هذه المبادئ فيمايلي [2]:

1- مبدأ التنظيم: حتى تكون الرقابة الداخلية مرضية لابد من توفر التنظيم المسبق والتنظيم المكيف والمتكيف وتنظيم قابل للتحقيق والتصحيح والتنظيم المسطر وتنظيم يستوجب فصلا مناسبا للوظائف.

---

[1] إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، الطبعة الأولى، ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص44.

[2] Jean Luc siruguet, Le contrôle contable bancaire, tome1, paris, 1998, page 42,52.

2- **مبدأ الدمج:** يتم دمج الرقابة الداخلية في هيكل و إجراءات البنك ويجب أن تتضمن هذه الأخيرة الخطوات المتتالية لمعالجة كل عملية، والتي تتمثل في: التحضير، التصريح، التنفيذ والمراقبة.

3- **مبدأ الاستمرار:** لضمان بقاء البنك والاستمرار في النشاط لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الحاجات التي تؤدي إلى تطوره، وهذا ما يستوجب أن تكون له القدرة على التنويع والتجديد باستمرار للتكيف مع بيئته، ويجب أن يكون التنظيم محميا ضد التشوهات والانحرافات الناتجة عن الضغوطات الداخلية أو الخارجية، فالرقابة الداخلية تلعب دورا مهما في تحقيق كل هذا داخل البنك.

4- **مبدأ الشمولية:** فالرقابة الداخلية تطبق على كل ممتلكات البنك كما تخص كل المعلومات والأشخاص المتواجدون فيه في كل وقت وزمان.

5- **مبدأ الاستقلالية:** يتم الوصول إلى أهداف الرقابة الداخلية بصرف النظر عن الطرق والأساليب والوسائل التي يستخدمها البنك.

6- **مبدأ الإعلام:** إن الحصول على المعلومات ذات الجودة يعتبر أحد أهداف الرقابة الداخلية، غير أن المعلومات في حد ذاتها تمثل وسيلة لهذه الرقابة، لهذا يجب أن تستجيب هذه المعلومات إلى بعض الميزات كالملائمة والمنفعة والموضوعية القابلية للتبليغ والفحص.

7- **مبدأ التناسق:** ويقتضي هذا تطابق الرقابة الداخلية مع صفات البنك ومحيطه.

المطلب الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية

تتمثل أهم مقومات نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

1- الهيكل التنظيمي الإداري: إن وجود هيكل تنظيمي كفء يعتبر نقطة البداية لنظام رقابة فعال كونه يراعي التسلسل في الاختصاصات، ويوضح السلطات والمسؤوليات في كل إدارة بدقة، ويؤدي هذا إلى استقلال الإدارات وتوضيح خطوط السلطة والمسؤولية فيها، كما أن الفصل الواضح بين الإدارات التي تقوم بتنفيذ العملية والإدارة المسؤولة عن الاحتفاظ بالأصول وإدارة الحسابات يؤدي إلى تسهيل عملية تحديد المسؤول عن ارتكاب أي خطأ والحد من احتمالات حصول الغش[1]، فالخطة التنظيمية يجب أن تتسم بالوضوح والمرونة والبساطة والواقعية.

2- نظام محاسبي سليم: يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع، وتصميم لدورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006، ص209.

ويجب أن يراعى في السجل أو المستند البساطة والوضوح حتى يسهل فهمه على من يستعمله ويجب أن يخدم ذلك السجل أو المستند هدفا من أهداف إدارة المشروع ما يجب أن يراعى في تصميمه كافة استخداماته المحتملة حتى تقلل من تغيير النماذج كل فترة، ويجب أن يراعى في تصميمه ما يكفل تحقيق رقابة داخلية فعالة في المراحل التي يمر بها المستند، أما الدليل المحاسبي فيجب أن يراعى في تصميمه إعداد القوائم المالية بأقل جهد وتكلفة ممكنة، وأن يتضمن الحسابات اللازمة والكافية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات واستخراج النتائج، ووجوب وجود تعليمات واضحة لما يجب تضمينه تحت كل بند أو حساب، وكذا اشتمال الدليل على مراقبة الحسابات والفصل الواضح بين النفقات والإيرادات وتضمين الدليل نظاما دقيقا لترقيم الحسابات بما يكفل السرعة والاختصار ويسهل من استخدام أنظمة المحاسبة الآلية[1].

3- الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات: إن العمل التسلسلي لمختلف الوظائف في البنك يستوجب من إدارة هذا الأخير مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة، بحيث لا يتأثر شخص واحد بعملية ما من أولها لآخرها، أي القيام بإنشائها والاحتفاظ بالأصول المترتبة عليها والمحاسبة عنها لأن الجمع بين هذه المراحل في يد واحدة يشكل خطرا على المشروع بوجود تلاعب أو اختلاس، ويجب توزيع العمل بشكل يضمن لها وجود رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققه موظف رقابة على وظف آخر، وهكذا تقل فرص التلاعب والغش والخطأ[2].

4- كفاءة ونزاهة الموظفين: يعتبر هذا العنصر من المقومات المهمة للرقابة الداخلية خاصة مع ضعف الضوابط الرقابية، حيث أن العنصر البشري الذي يتحلى بالنزاهة والكفاءة في أداء وتنفيذ العمل قد يغني عن الكثير من العناصر الأخرى للرقابة الداخلية ويقدم أعمال على مستوى عال من الانجاز، وأن وضع سياسة وبرامج تدريب الموظفين سيساهم في زيادة إنتاجيتهم وتسابقهم للرقي في انجاز مختلف العمليات الموكلة إليهم[3].

5- رقابة الأداء: وذلك لتحقيق كفاية عالية في الأداء، ومما يجب ملاحظته ضرورة الالتزام بمستويات الأداء المخطط لها، ودراسة أي انحراف عن هذه المستويات ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه، وتتم الرقابة على

---

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 1998، ص ص: 164،165.

[2] المرجع نفسه، ص ص: 194،195.

[3] صالح ميلود خلاط، **بحوث مؤتمرات الرقابة الداخلية الواقع والآفاق**، الطبعة الأولى، الدار الأكاديمية، ليبيا، 2007، ص ص: 69 .70

الأداء بطريقة مباشرة كإشراف كل مسؤول على عمل دون سواه، أو بطريقة غير مباشرة كاستعمال أدوات الرقابة المختلفة مثل: الميزانيات التقديرية، التكاليف المعيارية، تقارير الكفاية والتدقيق الداخلي...إلخ.

6- استخدام كافة الوسائل الآلية: وهو ما يكفل التأكد من صحة ودقة المعلومات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والمحافظة على أصول المشروع وموجوداته من أي تلاعب أو اختلاس[1].

المطلب الثالث: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الإجراءات التي تساعد على السير الجيد للعمليات داخل المؤسسة، والتي من شأنها أن تدعم المقومات الرئيسية له، وعليه سيتم التركيز على:

- إجراءات تنظيمية وإدارية لنظام الرقابة الداخلية.
- إجراءات محاسبية لنظام الرقابة الداخلية.
- إجراءات عامة لنظام الرقابة الداخلية.

1- إجراءات تنظيمية وإدارية

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فنجد فيها إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات وتقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن فرض رقابة على كل موظف داخلها، ويكون تحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول ومدى التزامه بمسؤولياته، وإجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعدادها، وعليه يمكن إظهار هذه الإجراءات في مجموعة من النقاط وهي:

أ- تحديد الاختصاصات وتقسيم العمل: فقد بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل المؤسسة في إطار سياستها، فيجب تحديد اختصاصات كل مديرية من المديريات الموجودة بما يضمن عدم التضارب بينها، وتقسيم العمل للتقليل من احتمالات وقوع الأخطاء والاختلاسات، ويقوم التقسيم الملائم للعمل على الاعتبارات التالية:

- الفصل بين وظيفتي الأداء والتسجيل المحاسبي لمنع التلاعب والحصول على معلومات صادقة بعد المعالجة.

---

[1] عبد الرؤوف جابر، **الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2004 ص173.

- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصول وسلطة تسجيلها للتقليل من احتمالات سرقتها.
- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصول وسلطة تقرير الحصول عليها للتقليل من وقوع التلاعبات والاتفاقيات ذات المصلحة الشخصية.
- تقسيم العمل المحاسبي الذي يقلل من فرص التزوير ويزيد من فرص الكشف عنها، حيث يساهم في تحقيق رقابة داخلية فعالة.

ب- توزيع المسؤوليات: يقوم هذا الإجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين من أجل تحديد تبعية الإهمال أو الأخطاء، وهذا التوزيع في المسؤوليات يمكن كل موظف من معرفة حدود عمله ومسؤوليته والتزامه تجاهها، فيراقب ويحاسب في حدود هذا المجال، وهذا ما يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر من خلال التحديد وبدقة لمرتكب الخطأ الذي لا يمكنه التملص منها أو إلقاءه على غيره.

ت- إعطاء تعليمات صريحة: يشتمل هذا الإجراء على الجانب التنظيمي للمؤسسة، وينبغي أن تكون التعليمات صريحة من المسؤول داخل المديرية أو المصلحة إلى المنفذين لها، فالصراحة والوضوح في التعليمات تمكن من فهم التعليمة وتنفيذها على أحسن وجه، ولكي يستطيع المنفذ لها القيام بها بالشكل المطلوب لابد من توفر هذه التعليمات على عنصر الوضوح والصراحة والفهم ويجب أن يحترم السلم التسلسلي للوظائف.

ث- إجراءات حركة التنقلات بين العاملين: يجب أن تكون هذه التنقلات بين العاملين من مصلحة إلى أخرى مدروسة ولا تتعارض مع السير الحسن للعمل، ويؤخذ بالاعتبار ضرورة أخذ كل موظف إجازته السنوية دفعة واحدة، وذلك لإيجاد الفرصة لمن يقوم بعمله أثناء غيابه لاكتشاف أي خطأ في العمل، وإمكانية تداركه وتصحيحه وأخذ الإجراءات الملائمة لذلك[1].

2- إجراءات محاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم من بين أهم الأسس المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال وهذا ما يدفع لسن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي من خلال مختلف العمليات التالية:

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**' الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص: 105- 112.

أ- التسجيل الفوري للعمليات: يقوم المحاسب بتسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة بعد حدوثها مباشرة بغية تفادي تراكم المستندات وضياعها، وهوما يؤثر إيجابا على معالجة البيانات التي من خلالها يتم الحصول على معلومات صادقة، فيتضح أن هذه العملية ضرورية لتدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية.

ب- التأكد من صحة المستندات: تشتمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن العمليات التي قامت بها المؤسسة، لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميمها، فيجب أن تتميز بالبساطة وتوفير البيانات اللازمة وتوفير الإرشادات عن كيفية استخدامها مع استعمال الأرقام المتسلسلة عند طبع نماذج المستندات، مما يساعد على إجراء عملية الرقابة والرجوع إليها عند الحاجة.

ت- إجراءات المطابقات الفورية: هناك ضرورة لإجراء مطابقات دورية على العمل المحاسبي لأن هذا الأخير يعتمد على المستندات الداخلية والخارجية والتي يمكن أن تكون غير صحيحة، مما يؤثر سلبا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وبالتالي على القوائم المالية، فهذه المطابقات تدعم مقومات الرقابة الداخلية كما تمكن من تقريب ما تم التوصل إليه من خلال المعالجة المحاسبية إلى ما هو حقيقي على مستوى المؤسسة، وهي تؤدي إلى توليد معلومات ذات مصداقية.

ث- عدم إشراك الموظف في مراقبة عمله: وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراء لأن المراقبة تقتضي كشف الأخطاء التي حدثت أثناء المعالجة أو التلاعبات الممكن وقوعها، والتي تخل بأهداف نظام الرقابة الداخلية فعندما يخطئ المحاسب عن جهل بالطرق والقواعد المحاسبية، فهذا الأخير لا يستطيع كشف خطئه وإذا حدث تلاعب فهو يلجأ إلى تغطيته، وهذا الإجراء يقضي على هذه التلاعبات ويتيح معالجة خالية من هذه الشوائب التي تسيء إلى المعلومات المحاسبية[1].

3- الإجراءات العامة

بعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي سنوضح الإجراءات العامة والتي تكون مكملة لسابقاتها، وبتفاعل جميع هذه الإجراءات يستطيع أن يكون نظام الرقابة الداخلية أكثر كفاءة وفعالية وبالتالي تحقيق أهداف البنك، وتضم الإجراءات العامة النواحي التالية:

أ- التأمين على ممتلكات المؤسسة ضد جميع الأخطار التي قد تتعرض لها حسب طبيعتها.

[1] المرجع السابق ص ص: 113- 119.

ب- التامين على الموظفين الذين بحوزتهم عهد نقدية، بضائع، أوراق مالية، تجارية أو غيرها ضد خيانة الأمانة.

ت- وضع نظام وقائي سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر.

ث- استخدام وسيلة الرقابة الحدية بجعل سلطات الاعتماد متماشية مع المسؤولية.

ج- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المؤسسة، ونعني بالرقابة المزدوجة القيام بإجراءات رقابية معينة واحدة عن طريق شخصين مختلفين.

ح- استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس[1] .

[1] زينب بوقابة، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011، ص37.

الشكل رقم (02-02): إجراءات نظام الرقابة الداخلية

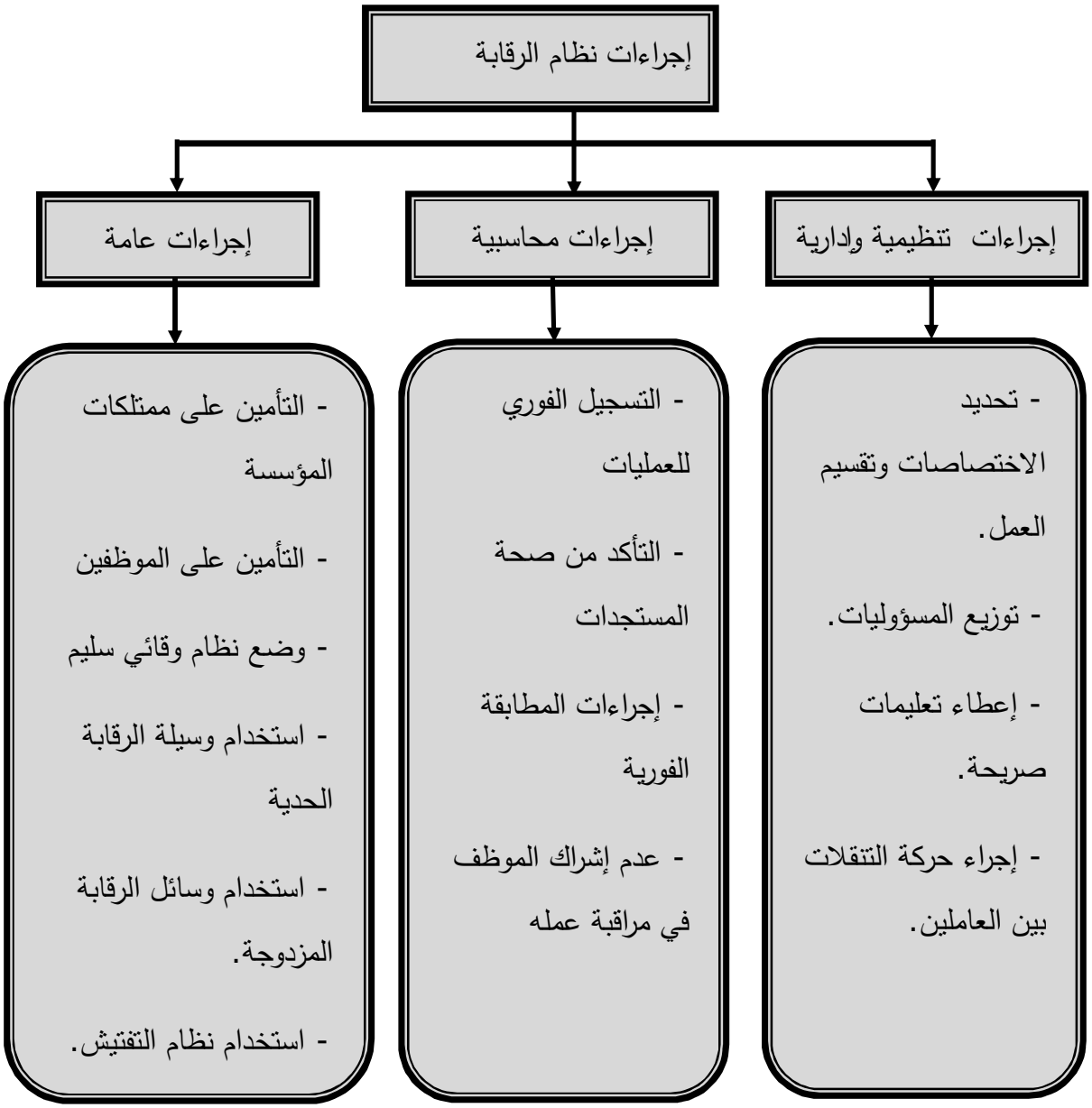

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يقوم المراقب بتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ودراسته، وذلك من خلال استخدام عدة وسائل ومتطلبات وفق خطوات منهجية متعارف عليها.

المطلب الأول: خطوات وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

والتي يمكن توضيحها في العناصر التالية:

أولا: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

تتمثل أهم الخطوات المتبعة من طرف المراقب في المؤسسة فيما يلي:

1- فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية: يجب على المراقب أن يكون له معرفة كافية عن نظام الرقابة الداخلية (النظام المحاسبي وأساليب الرقابة)، وذلك عن طريق الاستفسار من الأشخاص في مختلف المستويات داخل المؤسسة وكذلك الرجوع إلى المستندات التي تصف هذا النظام ومختلف وظائف المؤسسة، وذلك باستخدام وسائل تقييم نظام الرقابة مثل الاستقصاء، الملخص التذكيري، التقرير الوصفي...إلخ

2- تحديد مخاطر الرقابة: الخطوة الثانية في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية هي تحديد مخاطر هذا النظام حيث يقوم المراقب بتحديد مواطن ضعف هذا النظام ومواطن قوته، وذلك استنادا إلى المعايير والمبادئ والقوانين الواجبة التطبيق.

3- اختبارات الالتزام: تهدف هذه الخطوة إلى التحقق من أن أساليب الرقابة في المؤسسة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت بها من طرف المراقب، وأن الموظفين يلتزمون بتطبيق إجراءات وأساليب الرقابة، كما أنه يجب على إدارة المؤسسة أن تحث الموظفين على الالتزام بهذه الإجراءات والأساليب، وذلك عن طريق تدريبهم على أداء الأعمال المخصصة لكل واحد منهم ليكون على دراية بمسؤولياته وما هو المطلوب منه[1].

ثانيا: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

يلجأ المراقب إلى مجموعة من الطرق والوسائل عند فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية الذي تسير عليه المؤسسة، ومن أهم هذه الوسائل نجد:

---

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 214، 215.

1- وسيلة الاستقصاء النموذجية: وفق هذه الطريقة يتم تحضير قائمة استقصاءات نموذجية تشتمل الأنشطة المختلفة في المؤسسة، وعند الحصول على الأجوبة يفصح عن مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية، وتكون الأسئلة واضحة والإجابة مختصرة ويجب اختبار صحة الإجابات من قبل المراقب بإجراء عدة عمليات للتأكد من تطبيق النظام المشار إليه في الإجابة، وتتميز هذه الطريقة بأنه يمكن استخدامها لعدة مؤسسات، وأن اعتمادها يساعد على عدم إغفال أي جانب من جوانب الفحص الداخلي، ويجب إعادة النظر فيها دوريا بإضافة ما يستجد على وضعية الرقابة الداخلية وهذه الطريقة تعتبر من أكثر الطرق استخداما في استقصاء نظام الرقابة الداخلية[1].

2- وسيلة الملخص التذكيري: يتضمن هذا الملخص على بيان تفصيلي بالإجراءات والوسائل التي يتميز بها النظام السليم للرقابة الداخلية، وهذا دون تحديد أسئلة أو استفسارات معينة كما في الاستبيان وبذلك يكون الملخص التذكيري دليلا ومرشدا لتقييم الرقابة الداخلية يمكن الرجوع إليه في أي وقت[2]، وهو لا يغفل أي نقطة رئيسية في الرقابة الداخلية، ومما يعيب هذه الوسيلة أنه لا ينتج عنها تسجيل كتابي لنتائج الفحص كما أنها لا تحقق التنسيق والتوحيد في إجراءات فحص الرقابة[3].

3- وسيلة التقرير الوصفي: يقوم على وصف الإجراءات في البنك لكل عملية من العمليات، مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية والتعريف بالموظف الذي يقوم بالعمل وطريقة تنفيذ العمل وبعد الانتهاء من إعداد هذا التقرير يتمكن المراقب من تقسيم الإجراءات المتبعة في عملية الرقابة الداخلية، وطبقا لهذا الأسلوب فإن التقسيمات تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية بحيث يظهر سير النشاطات في البنك من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية، وتتميز هذه الوسيلة بالسهولة والبساطة بحيث يمكن وضع أسئلة ويقوم الموظفون بكتابة الشرح المطلوب عن أداء كل عملية والإجراءات التي تمر بها، لكن يعاب عليه صعوبة تتبع الشرح المطول وبالتالي صعوبة التعرف على مواطن الضعف في النظام[4].

4- وسيلة دراسة الخرائط التنظيمية: تتم هذه الطريقة برسم الخريطة التنظيمية العامة للمؤسسة وخرائط الدورات المستندية، حيث يتم تحضيرها بطريقة تفصيلية تشتمل تحديد الإدارات والأقسام التابعة للمؤسسة

---

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص301.

[2] بوتين محمد، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص85.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أصول المراجعة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص94.

[4] يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، دار الوراق، الأردن، 2007، ص ص: 113، 114.

وأسماء الأشخاص المسؤولين ووظائفهم والأعمال التي يقومون بها، إضافة إلى ضرورة الحصول على معلومات دقيقة للنظام المحاسبي والدورة المستندية لكل عملية من عمليات المؤسسة، ويؤخذ على هذه الطريقة صعوبة رسم الخرائط واستنتاج نظم الرقابة الداخلية من واقعها.

5- وسيلة فحص النظام المحاسبي: تتم دراسة كفاية نظم الرقابة الداخلية وفق هذه الطريقة عن طريق الحصول على قائمة بالدفاتر المحاسبية وأسماء المسؤولين عن إنشائها، وقائمة تبين طبيعة المستندات المثبتة لحركة الأموال الواردة للمنشأة والصادرة منها ودورة تلك المستندات، ويتم إجراء دراسة مقارنة لهذه القوائم لغرض التأكد من فصل وظيفة أداء العمليات والأصول بشكل يؤدي إلى التأكد من توفر نظام سليم للرقابة الداخلية، ويؤخذ على هذه الطريقة أنها قد تصبح مطولة في المؤسسات الكبيرة وأن النظام المحاسبي لا يشتمل على جميع المعلومات الخاصة بنظم الرقابة الداخلية في المؤسسة [1].

المطلب الثاني: متطلبات تقييم نظام الرقابة الداخلية.

قبل تواجد المراقب في الإدارة المراد إجراء المسح الميداني الأول يقتضي الأمر ما يلي:

1- دراسة كافة ما هو متوافر من بيانات ومعلومات بهدف تكوين فكرة واضحة قبل الاتصال بمنتسبي البنك.

2- استنباط الحلقات الرئيسية التي يسأل عنها المراقب.

3- اجراء عملية الاستقصاء من القاعدة الإدارية والتنظيمية؛ أي الابتداء يكون من الشعب والأقسام والمديريات لغاية الوصول إلى مرحلة مناقشة المعلومات مع الإدارة العليا.

4- اختبار صحة المعلومات التي تم الحصول عليها من طرف المراقب، وذلك بإعادة توجيه نفس الأسئلة إلى أشخاص آخرين في نفس الشعبة أو القسم أو الحصول على شيء مكتوب عن تلك المعلومات.

5- على المراقب التوجيه بلغة سلسة ومبسطة وواضحة.

6- على المراقب اصطحاب مرافق أو مساعد له لغرض تثبيت أحداث المناقشة لكي يتم الاسترسال بالحديث ويتم إعادة صياغة ما كتب بعد الانتهاء من المناقشة.

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 300، 301.

7- على المراقب إيضاح الهدف من المسح لجميع الذين يتم الاستفسار منهم لغرض خلق الثقة بينه وبين موظفي البنك[1].

الأسئلة والاستفسارات التي يتم توجيهها من قبل المراقب**:** إن الهدف من توجيه الأسئلة والاستفسارات هو الحصول على إجابة دقيقة وسريعة على تلك الاستفسارات وإثارة أجواء المناقشة العلمية والحصول على معلومات أخرى.

وأهم الميادين التي يتم توجيه الأسئلة بشأنها هي: العنصر البشري، السجلات والمستندات، الدورة المستندية وإجراءات الضبط الداخلي، الأعمال الموقوفة والمتراكمة، المشاكل الفنية والإدارية، التقارير الإحصائية والدورية وخطط العمل، على المراقب دراسة ما هو متوافر من إحصائيات ومعلومات للسنوات الخمس الأخيرة لغرض التعرف على التطور التاريخي للإدارة، ويجب أن تنتهي عملية المسح بتقرير مفصل يتضمن المعلومات المطلوبة والإجابات ثم التوصيات والاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الرابع: مقررات بازل وإدارة المخاطر المصرفية

إن تطور النظام المصرفي في العالم واشتداد المنافسة بين البنوك سواء محليا أو عالميا أدى إلى تزايد درجة المخاطر التي تهدد سلامة هذه البنوك الأمر الذي تولد عنه تشكيل لجنة للرقابة المصرفية سميت بلجنة بازل لذلك في هذا المبحث سنتعرف على الأسباب الرئيسية لنشأتها وأهم مقرراتها واتفاقياتها.

المطلب الأول: إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازلI

رغم تعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلا أن لجنة بازل ركزت على مخاطر الائتمان، ومخاطر التحويل بين الدول، وعليه فقد صنفت دول العالم إلى مجموعتين.

أولا: نشأة اتفاقية بازلI

تعتبر اتفاقية بازل التي صدرت في جويلية 1988 أولى التوصيات التي جاءت بها لجنة بازل والتي كانت تدور حول كفاية رأس المال، كما يطلق عليها أيضا نسبة كوك "Ratio de Cooke" نسبة إلى مقترحها السيد بيتر كوك (Peter Cooke)، وتقيس هذه النسبة الملاءة المالية للبنك إذ تحسب بقسمة رأس مال البنك على حجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطرة بشرط أن لا تقل هذه النسبة عن 8%، كان

(1) http://www.d-raqaba-m-iq/pdf/manual-ch2.pdf, 25/03/2017, 11:25.

اهتمام هذه الاتفاقية منصبا على المخاطر الائتمانية وأهملت باقي المخاطر كسعر الصرف وسعر الفائدة...إلخ [1].

ثانيا: الدعائم الأساسية لإتفاقية لبازلI

انطوت اتفاقية بازلI على العديد من الجوانب نذكر منها:

1- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول، وتهمل مواجهة مخاطر الأخرى كمخاطر الفائدة ومخاطر سعر الفائدة.

2- الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم التركيز على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات[2].

3- معدل كفاية رأس المال: اقترحت اللجنة عام1993 إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق بالإضافة إلى تغطية المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول، وقد كانت في صورتها النهائية سنة 1995 لما طرحتها للنقاش وتعتبر هذه الاتفاقية تعديلات لاتفاقية بازل 1988 ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998، لتصبح تطبق بالعلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كمايلي[3]:

$$\frac{\text{الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مخاطر السوق} * 12.5} = \geq 8\%$$

[1] ناصر سليمان، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**، الطبعة الأولى، مكتبة الريام، الجزائر 2006، ص63.

[2] تومي إبراهيم، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة في العلوم الاقتصادية، 2008 ص ص: 77،78.

[3] سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، الملتقى الوطني بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)، ، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15، ديسمبر 2004، ص4.

4- تصنيف دول العالم: قامت لجنة بازل بتصنيف الدول إلى مجموعتين المجموعة الأولى متدنية المخاطر وهي الدول الأعضاء في لجنة بازل(G10) والدول التي عقدت اتفاقيات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وتضم أيضا دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، والمجموعة الثانية هي عالية المخاطر وتضم بقية دول العالم.

5- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر السوق: فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل وباختلاف الملتزم بالأصل أي المدين حسب نسب معينة (0%، 10%، 20%، 50%، 100%)[1].

ثالثا: تقييم اتفاقية بازلI

تتضمن اتفاقية بازلI عدة إيجابيات كما أنها تحمل بعض السلبيات المتمثلة فيمايلي:

1- الإيجابيات[2]:

- دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال.
- تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك.
- حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال.
- إتاحة المعلومة حول البنوك مما يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص3.

[2] مفتاح صالح، **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي تركيا، 09-10 سبتمبر 2013، ص06.

- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد، نظرا لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان[1].

2- السلبيات[2]:

- لم تعد نسبة رأس المال المحتسبة وفق قواعد بازل مقياسا جيدا للوضع المالي للمصارف في جميع الحالات وذلك بسبب التطورات الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير، أثبتت التجارب أنه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر المصارف ونسبة ملاءتها التي من المفروض أن تعبر عن قدرتها على استيعاب الصدمات.

- المنهجية المستخدمة لترجيح الأصول تنتج في أفضل الأحوال مقياسا بسيطا وذا علاقة منخفضة لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان، فهذه المنهجية لا تراعي الفروقات بين عملاء المصرف الذين يصنفون ضمن نفس الفئة؛ بمعنى أن أوزان المخاطر مرتبطة فقط بأنواع الموجودات (توظيفات في مصارف أخرى، تسليفات للعملاء، استثمارات في أوراق مالية استثمارات في عقارا).

- في بعض أنواع التعاملات لا تحفز اتفاقية المصارف على استخدام أساليب السيطرة على تخفيض المخاطر، حيث أن بازلI لا تسمح إلا بتخفيض متطلبات رأس المال مقابل الضمانات النقدية وضمانات الحكومات المركزية.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل II

جاءت مقررات بازلII لتلافي الأخطاء الحاصلة في مقررات بازلI.

أولا: مقررات بازلII

1- زيادة رأس المال لتصبح12.5% بدلا من8%.
2- استخدام التصنيف الداخلي للقروض كأحد أسس احتساب درجة وأوزان المخاطر.
3- قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بمعناها الواسع.
4- زيادة مستوى الشفافية والإفصاح.

---

[1] نفس المرجع، ص06.

[2] ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة، فلسطين، 2007، ص ص: 39،40.

5- الأسس العلمية الخاصة بقواعد الملاءة المالية يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- نظام إدارة المخاطر المصرفية الخاص بكل مصرف والمراجعة المفروضة عليه من قبل البنك المركزي.
- نظام التصنيف الداخلي للقروض والمقترضين والتسهيلات.
- السماح باستخدام أدوات التحوط (بعد تحرير سعر الصرف) وكيفية مراقبتها وفي الإطار الذي يحدده البنك المركزي.
- زيادة مستوى الإفصاح في ميزانيات المصارف ولاسيما فيما يتعلق بحجم المخاطر الثلاث السالفة الذكر وحجم المخصصات الواجب تجنب كل منها.
- نوعية البرامج التكنولوجية التي تستخدم في تحديد هذه المخاطر وقياسها وإصدار الإحصائيات المختلفة المتعلقة بها.
- أن تكون كفاءة السلطات الرقابية على أعلى مستوى لضمان رقابة فعالة .

ثانيا: الدعائم الأساسية لبازلII

ركزت اتفاقية بازلII على ثلاثة دعائم أساسية وهي:

1- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

على المصارف رفع أموالها الخاصة إلى نسبة ملاءة تعادل في حدها الأدنى 8% من المخاطر الاستثمارية وذلك لإعطاء الثقة للمودع، وبالتالي أصبح على المصارف وضع خطط لكيفية مواجهة المخاطر كونها أصبحت غير مقتصرة على تقديم الخدمات التقليدية فقط [2].

وقد استحدث المعيار طريقة جديدة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة دون إدخال تعديلات على المخاطر السوقية وإدخال مخاطر جديدة كانت مهملة في بازلI وهي مخاطر التشغيل[3].

---

[1] مصطفى كامل رشيد، **مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 67، 2007، ص ص: 245- 255.

[2] محمد سليم وهبه، كامل حسين كلاكش، **المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2011، ص ص: 28،29.

[3] عادل عبد الفضيل عيد، **الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر 2011، ص 482.

ويحسب معدل كفاية رأس المال الإجمالي كما يلي:

$$\frac{\text{الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل} * 12.5} = \%8 <$$

2- المراجعة الرقابية

على السلطات الرقابية دور في التحقق من:

- توفر شروط ومتطلبات استخدام الطرق المختلفة لقياس المخاطر وسلامة الأساليب والفرضيات المستخدمة لتحديد نسبة المخاطرة.
- أسلوب احتساب رأس المال الاقتصادي.
- حق السلطات الرقابية في طلب نسبة أعلى في متطلبات رأس المال[1].

3- انضباط السوق

وتهدف هذه الدعامة إلى إلزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف السوق، وبالتالي تشجيع وتقوية سلامة القطاع البنكي من خلال تعزيز درجة الشفافية والإفصاح لدى البنوك، كما يترتب على هيئات الرقابة المصرفية اتخاذ إجراءات قانونية لإلزام البنوك باحترام متطلبات الإفصاح وأن تطلب من البنوك إعداد تقارير دورية للإفصاح عن المعلومات الدورية، والتي تتضمن في جوهرها أنظمة للرقابة الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر[2].

ثالثا: تقييم اتفاقية بازلII

تتضمن بازلII إيجابيات عديدة كما لها سلبيات أيضا.

1- إيجابيات بازلII [3]:

[1] www.lafe.org basel II economic risk.24 may 2006.p3.
[2] basel committe, implementation of basel2, parctical considerations, julj, 2004, p5.
[3] رقية بوحيضر، مولود لعرابة، **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات بازل II**، مجلة جامعة عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي المجلد2، العدد2، السعودية، 2010، ص29.

- ضمان سلامة البنوك ومن ثم الحفاظ على سلامة واستقرار النظام البنكي والمالي.
- ضمان المنافسة العادلة بين البنوك.
- إمكانية الاستفادة من بعض الامتيازات كتخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
- توسيع قاعدة المخاطر التي تعالجها.

2- سلبيات بازلII [1]:

- تتواكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها.
- تعتبر تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.
- غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها.
- احتجاز نسبة كبيرة من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنك.
- لم تراعي الحالات الخاصة لبعض أنشطة البنوك ونخص بالذكر البنوك الإسلامية.
- فشل مقررات بازلII في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة العالمية 2008، الأمر الذي جعل الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها بازل.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازلIII

بعد الأزمة المالية التي عاشها العالم خلال الأعوام الثلاثة الماضية قامت لجنة بازل بدراسة مقررات لجنة بازل بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها، فخرجت لجنة بازل بمقررات جديدة أطلق عليها بازلIII .

أولا: إصدار مقررات بازلIII

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، بدون طبعة، منشأة الناشر للمعارف، مصر، 2005، ص ص: 54 -55.

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية «بازلIII» البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازلIII إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي، حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، وأن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة[1].

ثانيا: محاور اتفاقية بازلIII

المحور الأول: ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رسملة البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي(tier1) مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة، مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقّيدة بتاريخ استحقاق؛ أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند (tier2) فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثيرات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، تركيا 09-10 سبتمبر 2013، ، ص9.

الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل III كل ذلك ماعدا مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة[1].

المحور الثاني: وفيه تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة، والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين، من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

المحور الثالث: تدخل لجنة بازل في هذا المحور نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي Leverage Ratioوهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في شكل نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية[2].

- المحور الرابع: وتتضمن مراقبة الميزانية العمومية لتجنب إتباع البنوك لسياسات إقراض مفرطة في أوقات النمو والازدهار، أو الامتناع عن الإقراض في أوقات الركود فتزيد من الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني[3].

- المحور الخامس: يهتم هذا المحور بمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقترح اعتماد نسبتين: الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة عالية من السيولة لتغطية التدفق النقدي لديها

---

[1] إضاءات: **إتفاقية بازل III** ، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة5، العدد5، ديسمبر، 2012، الكويت، ص3.

[2] مروان أحمد طاهات: http://www-marwanmant.blogspot.com/2014/02/iii.htm,

[3] مروان عوض، **الإجراءات الرقابية الإحترازية والممارسات السليمة لإدارة المخاطر**، منتدى اتحاد المصارف العربية، 19-18 شباط / فبراير، الأردن، 2015 http://uabonline.info/magazine/411-february2015/files/assets

حتى 30 يوما، أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها[1].

ثالثا: الجوانب الإيجابية والسلبية في اتفاقية بازل III

على الرغم من أن مقررات لجنة بازل لم يتم تطبيقها بالشكل التي يسمح بالحكم عليها إلا أنه يمكن إيجاز بعض النقاط الإيجابية والسلبية التالية[2]:

- تتمثل الجوانب الإيجابية لاتفاقية بازل فيمايلي:
  - تقليص معدلات الوقوع في الأزمات المالية المستقبلية.
  - الزيادة من احتياطات البنوك ورفع رأس مالها.
  - اقرار عامل الشفافية في القطاع المالي.
- تتمثل الجوانب السلبية لاتفاقية بازل فيمايلي:
  - فرض ضغوط على البنوك الصغيرة والضعيفة.
  - زيادة تكلفة الإقراض.

[1] زبير عياش، **إتفاقية بازل III كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر، العدد 31/30 الجزائر، 2013، ص 456

[2] مها نظير محمود سعد، **تحديث القطاع المصرفي في ظل بازل 2و3 دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية**، أبحاث المسابقة البحثية الثالثة، المعهد المصرفي، مصر، 2012، ص28.

خلاصة

من خلال الدراسة السابقة يمكن القول أن ظهور الرقابة الداخلية وتطورها راجع إلى عدة أسباب أهمها كبر المؤسسات وكثرة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تحتاج إليها المؤسسة لتحقيق الكفاءة والفعالية من استخدام مواردها المتاحة، كما أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية يضمن حماية أصول المؤسسة ويرفع من كفاءة استخدام مواردها والحصول على بيانات دقيقة، ويهدف إلى تشجيع الموظفين على الالتزام بالبيانات الإدارية باستخدام مجموعة من الأدوات والإجراءات والطرق لتقديم النصائح والتعديلات حول العمليات التي تمت مراجعتها بتكليف من الإدارة، لذا لعبت لجنة بازل دورا هاما لتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك من خلال وضع توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية بهدف تحقيق استقرار وكفاءة النظام المصرفي.

الفصل الثالث: دراسة حالة المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - جيجل 018

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018

المبحث الثالث: المخاطر المصرفية وكيفية الحد منها في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018

تمهيد

تطرقنا في الجانب النظري إلى نظام الرقابة الداخلية باعتباره نظاما ضروريا يساعد المصارف بشكل كبير على ضبط العمل وكفاءة العاملين والحفاظ على الاستقرار المالي من جهة وحصر المخاطر الرئيسية التي تحيط وتعيق العمل المصرفي من جهة أخرى.

ومحاولة منا لإسقاط المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي قمنا بدراسة ميدانية في أحد البنوك الجزائرية والمتمثل في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- جيجل018، للإطلاع على كيفية إجراء الرقابة الداخلية في جميع مستويات البنك وأنواع المخاطر المصرفية التي تحيط به، ولهذا فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مايلي:

- المبحث الأول: تقديم المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- جيجل018.
- المبحث الثاني: الرقابة الداخلية على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل018.
- المبحث الثالث: المخاطر المصرفية في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل018.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR - جيجل – إحدى البنوك التجارية الذي يقدم خدمات هامة وسنحاول التعرف عليه وعلى مختلف مصالحه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نتناول في هذا المطلب نشأة وتطور البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك تعريفه.

أولا: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية Banqe de L'agriculture et développement rural في 15 جمادى الأول الموافق لـ13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82- 206 لتطوير الفلاحة والعالم الريفي وكان ذلك تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري في إطار الإصلاح البنكي الذي شهدته الجزائر عام 1982، وهذا ما نتج عنه تدرج بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر عدة تطورات تبعا لتغيرات الحاصلة في محيطه والتي يمكن إجمالها في مجموعة المراحل هي[1]:

1- مرحلة(1982-1990): بفعل النظام الاقتصادي الذي كان سائدا طوال هذه الفترة في الجزائر ألا وهو النظام الاشتراكي والذي كان يفرض على كل بنك عمومي التخصص في إحدى القطاعات، كان الهدف المنشود (BADR) هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الطبيعة الفلاحية.

2- **مرحلة (1991-1999):** صاحب هذه الفترة صدور قانون النقد والقرض (10/90) الذي ينص على إنهاء فترة تخصص البنوك، وهذا ما فتح مجالات أوسع من أجل تنويع نشاطاته، منها دعمه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي إضافة إلى إدخال جملة من التكنولوجيات التي ساعدته على عصرنة عملياته ونذكر منها:

- عام 1991: تطبيق نظام « SWIFT» لإدارة عملية التجارة الدولية.
- عام 1992: وضع برمجيات خاصة « logiciel spécial» للاتصال بفروعه المختلفة.
- عام 1994: تشغيل بطاقة التسديد والسحب (BADR).

[1] وثائق ومعلومات مقدمة من المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- جيجل018.

- عام 1996: إدخال عمليات نظام المعالجة عن بعد « Télétraitement» لفحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.
- عام 1998: تشغيل بطاقات السحب مابين البنوك.

3- مرحلة (2000-2004): في هذه الفترة كان واجبا على البنوك رفع مردوديتها من أجل مسايرة قواعد اقتصاد السوق الجديد وهذا ما التزم به بنك BADR من خلال:

- قيامه بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف.
- التطهير المحاسبي والمالي وإعادة النظر في الإجراءات الإدارية المتعلقة بملفات القروض إضافة إلى تحقيق مشروع ما يسمى « Banque Assise» والذي يعبر عن الاحتكاك المباشر مع الزبون لجعل البنك مؤسسة خدمية وأكثر ربحية.

4- **مرحلة (2005-2007):**هذه المرحلة سجلت ما يلي:

- المكانة الإستراتجية للبنك.
- ربط النظام المعلوماتي بالنشاط البنكي.
- وضعية مشروع العمل (ائتمانية البرنامج الإعلامي) للبنك.

5- **مرحلة (2008):** في هذه السنة حقق البنك في إطار برنامج حداثته النشاطات التالية:

- إخراج إيرادات جديدة.
- القروض العقارية ذات المجال الفلاحي.
- منح القروض الإيجارية « Leasing »
- القروض بدون فوائد « Rifg»
- تأمين المستثمرات الصغيرة والمتوسطة وكذا التأمين ضد المخاطر الفلاحية وتأمين الأشخاص والتأمين ضد مخاطر السكن.

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: هو بنك يختص في تمويل النشاطات الزراعية والحرف إضافة إلى كونه بنك ودائع يقرض الأموال بآجال مختلفة وكذا يمنح قروضا مختلفة متوسطة الآجل ويعطى امتيازا للمهن الفلاحية والريفية من خلال منحه تسهيلات إقراضي.

ويتميز BADR بعدة خصائص أهمها:

- **بنك تجاري:** لأنه يعتمد على جمع ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة وإعادة استثمارها.
- **بنك مساهمة:** في المراحل الأولى من إنشاءه قدر رأس ماله 1000.000.000 دج مقسمة إلى 1000 سهم والقيمة الاسمية لكل سهم تبلغ 1000.000 دج التي تحوزها صناديق المساهمة التالية:
  - الصناعة الزراعية والغذائية في حدود 350 سهم.
  - وسائل التجهيز في حدود 350 سهم.
  - خدمات في حدود 200 سهم.

  ويقدر رأس مال البنك حاليابـــ:33.000.000.000 دج.
- **بنك عام:** تعود ملكية رأس ماله إلى الدولة.
- **بنك متفرع محليا**: ويبلغ عدد وكالاته 300 وكالة، و39 مديرية جهوية إضافة إلى أنه يشغل حوالي 7000 عامل موزعين على مستوى هذه الوكالات والمديريات.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال قيامه بنشاطات مختلفة نذكر منها:

أولا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تتمثل أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيمايلي:

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة وإعطاء صورة ممتازة عنه.
- تغيير سلوك الموظفين.
- تكوين وتحفيز الموظفين.
- تطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي.
- عصرنة وتجديد ثروته.

كما أنه يسعى إلى الإقتراب من زبائنه وذلك عن طريق فتح وكالات جديدة وتتحقق هذه الأهداف بفضل:

- عمل ديناميكي في مجال التغطية.
- تسيير دقيق للخزينة بالدنانير وكذلك بالعملات الصعبة.

- ذكاء مسيرها وانسجام كل عمالها إضافة إلى إرادة واستقرار العنصر البشري وكفاءته.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: طبقا للقوانين والإجراءات يتكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطبيق الخطط والبرامج المرتقبة من خلال قيامه بـــ:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتخفيض تكاليفها.
- الاستعمال الذكي للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- عرض منتوجات وخدمات جديدة على المدخرين وهذا في سياسة منح القروض.

ويسعى البنك في معالجته للمخاطر المصرفية إلى:

- تصفية المشاكل المالية.
- تطبيق معدلات فائدة بصفة منسجمة مع تكلفة الإيرادات.
- أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا.
- تحسين استقبال الزبائن واحترامهم مع الرد على طلباتهم بجدية قصد تمتين العلاقة.
- العمل على الحصول على امتيازات جبائية.
- وضع سياسة اتصال فعالة.
- استعمال الدعم الإعلامي (الجريدة، التجمعات، الإشهار، المعدات السمعية والبصرية).
- تطوير مستوى تكوين الموظفين.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل مايلي:

- المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم.
- المجموعات التعاونية.
- قطاع الخدمات والتسويق.
- قطاع الصيد البحري.
- مؤسسات فلاحية صناعية من كل نوع.
- القرض الإيجاري.
- السكن الريفي ....الخ.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- جيجل018

يتناول هذا المطلب التعريف بالمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- جيجل018 والهيكل التنظيمي له وأهم الصلاحيات التي يقوم بها في مختلف أقسامه.

أولا: التعريف بالمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- جيجل018: أنشأت في 02 مارس 1982 مقرها الرئيسي وسط المدينة، لها رقم خاص بها هو 018 يوجد بها 40 موظف يتوزعون على مختلف مصالحها الإدارية تتفرع عنها خمس وكالات تتوزع على مختلف بلديات الولاية وهي:

- وكالة الميلية تحت رقم 674.
- وكالة الطاهير تحت رقم 675.
- وكالة جيجل تحت رقم 676.
- وكالة تاكسنة تحت رقم 677.
- وكالة العوانة تحت رقم 678.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- جيجل018:

يضم الهيكل التنظيمي للمجمع عدة مصالح تعمل على السير الحسن والمتابعة الجيدة لنشاطها وهذا مايوضحه الشكل رقم (03-01):

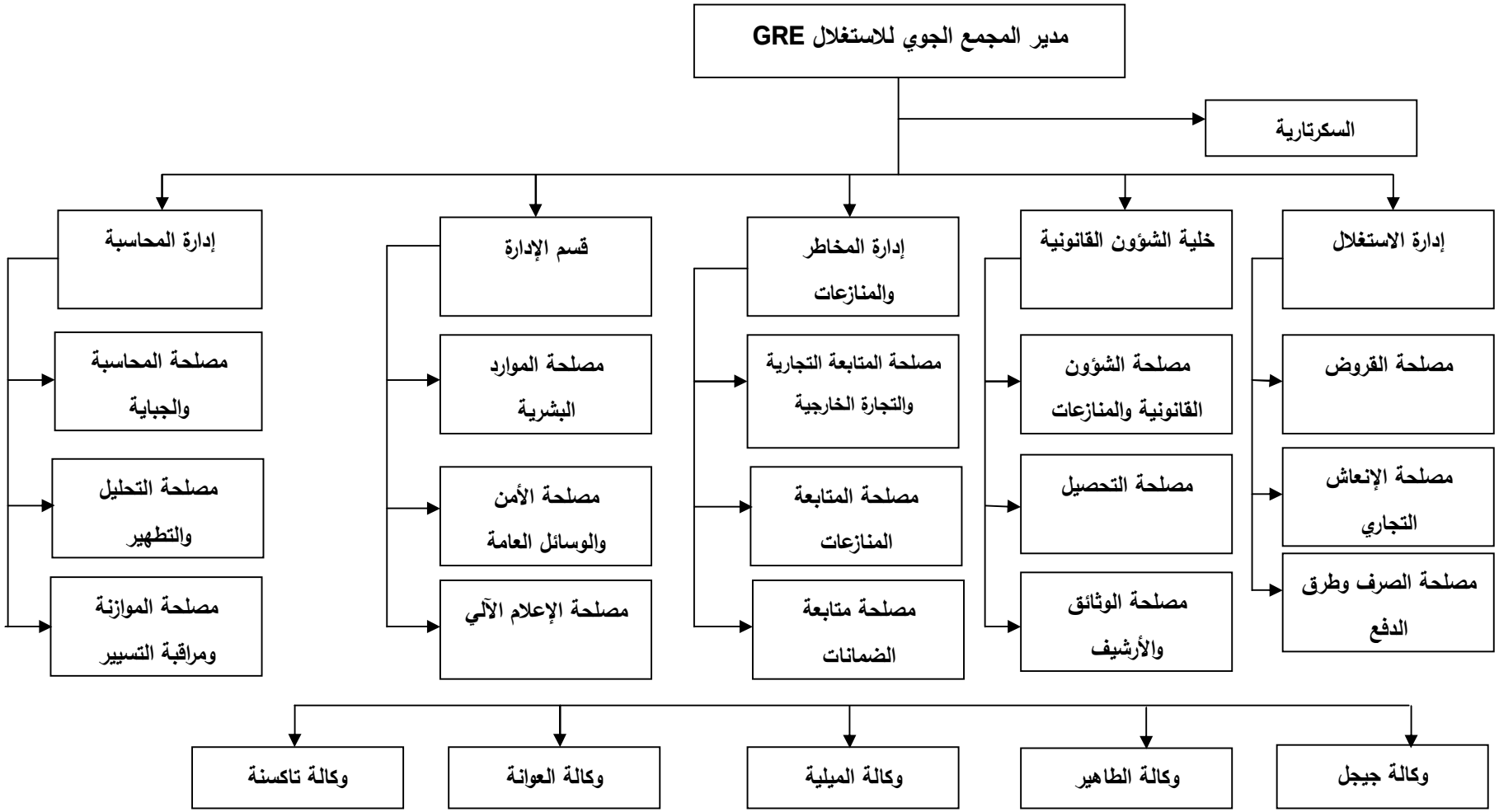

المصدر: الوثائق الداخلية المجمع الجهوى للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- جيجل018

- صلاحيات المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- جيجل018: إن عمل المجمع هو توزيع على مختلف مصالحه حتى يضمن السير الحسن لنشاطه والتنظيم الجيد له كالآتي:

- **مدير المجمع الجهوي للاستغلالGRE:** يكون مرتبطا تدريجيا برئيس المديرية العامة وهو المسؤول عن صحة سير عمل المجمع الجهوي للاستغلال وعن الفروع التابعة له، وهو المسؤول بعد المسير العام عن النتائج والأداءات المسجلة في المجمع والفروع التابعة لها.

يوجد تحت تصرف المدير المجمع الجهوي للاستغلال خمسة إدارات:

1- إدارة الاستغلال: من مهامها:

- تطوير وتجميع الموارد.
- منح القروض وتوظيف المنتجات والخدمات
- تنظيم سير عمل العملاء والإدارة، وللاستغلال ثلاثة مصالح هي:

أ- مصلحة القروض : يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن تقديم الوثائق اللازمة في مجال نشاطه.

- معالجة الطلبات المالية والتسييرية.
- تطبيق القرارات المالية والتنفيذية المركزية للمخاطر.
- دراسة ملفات القروض والاهتمام بالضمانات المقدمة لقاء القرض.

ب- مصلحة الإنعاش التجاري: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن:

- مساعدة الوكالات في إعداد مخطط العمل التجاري.
- متابعة تحقيق الأهداف وتحليل الفروقات الدورية.
- ترتيب ملفات العملاء.

ت- مصلحة الصرف وطرق الدفع: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن:

- مساعدة الوكالات في تفعيل وتحديد الأهداف التي تسعى إليها الفروع.
- تخصيص بطاقات ائتمانية للزبائن المتعاقدين بغرض الدفع.

2- إدارة المخاطر والمنازعات: من مهامها:

مراقبة القروض الموجودة والعمليات التجارية الخارجية المنجزة من طرف الوكالات المتصلة والسهر على تقدير الأصول ولها ثلاثة مصالح:

أ- مصلحة المتابعة التجارية والتجارة الخارجية: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن متابعة الملفات الموجهة للمصلحة وكذلك مراقبة ملفات وكشوف القروض وعمليات التجارة الخارجية المقدمة من طرف الوكالات.

ب- مصلحة متابعة النزاعات: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن استرجاع قيمة القرض، ومتابعة الملفات وإعداد ترحيلات تدريجية.

ت- مصلحة متابعة الضمانات: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن:

- تقدير الأصول بالضمانات المملوكة بمواد قانونية.
- إعداد حسب الحالة التحليلية حسابات المردودات وتقديم معلومات منظمة عن الملفات وشرح التعليمات وإعداد ترحيلات تدريجية.

3- إدارة المحاسبة: من مهامها:

- تسيير الحسابات واحترام وتنظيم المواد الجبائية.
- التحكم في الميزانية حسب التقارير الموضوعية، ولها ثلاثة مصالح:

أ- مصلحة المحاسبة والجباية: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن:

- التركيز على التأكد من صحة النتائج المحاسبية.
- ترتيب الحسابات والأرقام المحاسبية في المجمع.
- مراجعة الاسترجاعات من TVA على مستوى المجمع.

ب- مصلحة التحليل والتطهير: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن متابعة الحسابات الداخلية في المجمع الجهوي للاستغلال والوكالات التابعة له، وكذلك إمساك العمليات الحسابية في نهاية السنة المالية.

ت- مصلحة الموازنة ومراقبة التسيير: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن إعداد التنبؤات المتعلقة بالميزانية السنوية لسير العمل والاستثمار في المجمع الجهوي للاستغلال في تقارير موضوعية مثبتة، ومتابعة الطلبيات المتعلقة بالميزانية الاستثنائية في الوكالات المتصلة، وتحليل الأرباح حسب طبيعة النشاط.

4- قسم الإدارة: من مهامها:

- السهر على تسيير الوسائل البشرية و المادية وتأمين الرقابة.
- تدريب الموجودين في المجمع الجهوي للاستغلال والوكالات التابعة له ولها ثلاثة مصالح هي:

أ- مصلحة الموارد البشرية: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن:

- متابعة الملفات الشخصية للعمال و كيفية توظيفهم.
- متابعة تقديم الأجور للعمال في المجمع.
- متابعة العطل السنوية للعمال.
- متابعة التأمينات والضرائب والضمان الاجتماعي للعمال في المجمع والوكالات التابعة له.

ب- مصلحة الأمن والوسائل العامة: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن:

- جلب وسائل إلى المخازن مثل: الوثائق ولوازم مستعملة.
- متابعة الأمن والصيانة(خدمات خارجية)، شراء العتاد.

ت- مصلحة الإعلام الآلي: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن متابعة وصيانة جميع وسائل الإعلام الآلي للمجمع والوكالات التابعة له.

5- خلية الشؤون القانونية: يديرها إطار من مهامه:

- الإشراف ومساعدة الوكالات على الصعيد القانوني.
- حفظ أصول الملفات والعقود.
- الدفاع عن مصالح البنك وتمثيل البنك لدى العدالة.
- الاتصال المباشر بالمحامين والخبراء، ولها ثلاثة مصالح وهي:

أ- مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن:

- المصادقة على الضمانات المتعلقة بملفات القروض.
- المصادقة على ملفات فتح الحسابات للأشخاص الاعتباريين.
- دراسة وتصفية ملفات التركات.
- الدفاع عن مصالح البنك.

ب- مصلحة التحصيل: يديرها رئيس المصلحة وهو المسؤول عن:

- السهر على تحصيل الديون بالطرق الودية والقانونية.
- السهر على مراقبة حسابات الزبائن مراقبة تحصيل الأقساط في وقتها.

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - جيجل 018

إن نظام الرقابة الداخلية الفعال يتطلب وجود رقابة جيدة، مع أنشطة مكافحة محددة في كل مستوى إداري وتنفيذي، حيث يجب أن تكون أنشطة الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من الأنشطة المصرفية للبنك.

المطلب الأول: الرقابة الداخلية على المستوى الجهوي

تقع على عاتق هذه الهيئة الجهوية التي مقرها ولاية سطيف مسؤولية ممارسة الرقابة المستمرة من خلال:

- ضمان القيام ببعثات رقابية إلى موقع البنك والوكالات التي تحت سلطتها.
- ضمان التطبيق السليم للإجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بالرقابة الدائمة على المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - جيجل018.
- وتتم الرقابة على المستوى الجهوي عن طريق لجنة تقوم بالتفتيش مرتين في السنة مدتها 21 يوما،ويكون التفتيش مركز على عمليات البنك مثل: احترام أوقات العمل، وكل ما يخص البنك على المستوى الداخل والخارج.

تقوم هذه اللجنة بإعداد تقرير ترسل نسخة منه إلى كل من المدير الجهوي، المديرية المركزية،المديرية العامة وتحفظ نسخة من طرف اللجنة، وبعد إرسال نسخة من التقرير إلى المديرية العامة للبنك تقوم هذه

الأخيرة بتصحيح الأخطاء الموجودة في التقرير عن طريق الاستعلام من الوكالات، وفي بعض الأحيان القيام بشرح وتقديم دلائل لماذا حدث الخطأ ومن قام به لتحديد مسؤولية كل موظف.

المطلب الثاني: الرقابة الداخلية على مستوى المديرية العامة

المديرية العامة هي الهيئة المركزية في المديرية، تقوم بعدة أدوار تتمثل في القيادة، التنسيق، المراقبة وفي هذا الإطار فإنها تعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وكذا مخططات العمل وتتمثل أجهزتها الرقابية فيما يلي:

1- الإشراف: المديرية العامة هي المسؤولة عن المراقبة الداخلية من خلال توضيح وإعلام الخصائص الأساسية للرقابة الداخلية.
2- إدارة المخاطر: وضع هيكل مخصص لتحديد إجراءات إدارة المخاطر الرئيسية التي يتم تحديدها داخليا وخارجيا والتي قد يكون لها تأثير على احتمال تحقيق أهداف ثابتة.
3- الامتثال: يجب معرفة مختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة والإعلام بالتغيرات الجديدة لهذه الأحكام في الوقت المناسب، من أجل نسخ إجراءات داخلية جديدة، وأي مخالفة لهذه القوانين يعرض صاحبها إلى عقوبات أو غرامات مالية.
4- التفتيش والتدقيق: دورها تقييم عمل الرقابة الداخلية وتقديم توصيات لتحسين العمل، وهيكل الرقابة في تقارير المراجعة يكون دوريا من قبل لجنة التفتيش والتدقيق في المديرية العامة، وتعتبر هذه الرقابة من أهم نتائج رصد الرقابة الداخلية.

وتنقسم الرقابة الداخلية إلى ثلاثة مستويات وهي:

1- الجمعية العامة: تتم الرقابة من خلال إجراء تقييم دوري للإستراتيجية العامة للبنك، وعن طريق اجتماع الجمعية العمومية العادية أو غير العادية، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية والتقارير الداخلية والخارجية، وتتم الرقابة الداخلية على مستوى الجمعية العامة عن طريق:

أ- الرقابة الأسبوعية: تشمل حساب الصندوق والأوراق والقطع النقدية الوطنية والأجنبية ذات السعر القانوني التي تتمثل في إرسال عدد الحسابات التي تم فتحها من طرف الوكالات الخمسة للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 18 وهي: جيجل، العوانة، الطاهير، الميلية، تاكسنة التي تتم مراقبتها من خلال:

- التأكد من فصل وظيفتي التحصيل والدفع النقدي.
- التأكد من أن المقبوضات النقدية مؤيدة بأوراق ثبوتية مثل وصل الإيداع...الخ.

كل هذه المعلومات ترسل آخر الأسبوع إلى المديرية العامة، وهي تقوم بمقارنة هذه المعلومات مع الأهداف التي حددها البنك(الملحق01).

ب- الرقابة الشهرية: تكون من خلال مطابقة كشوف البنوك الشهرية مع الدفاتر وعمل مذكرات التسوية اللازمة ومعالجة مصداقية الوضعية المحاسبية الشهرية المرسلة بصورة تقارير من طرف جميع الوكالات ويتم ذلك بمساعدة الإعلام الآلي، وكذا فحص مذكرات التسوية الشهرية ومقارنة الأرصدة المصرح بها على الكشوف بما هو ظاهر في دفاتر البنك، وتتم أيضا عملية الرقابة على حساب الضرائب والرسوم من خلال تدقيق الإقرارات الشهرية لرقم الأعمال الذي حققه البنك، وعلى التقارير المتعلقة بالاستثمارات التي يقوم بها البنك.(الملحق02).

ت- الرقابة الثلاثية: تتمثل في إرسال الوكالات لمجموعة من المستندات للمديرية العامة في نهاية كل ثلاثي، وتتمثل أيضا على مستوى البنك في الزيارات المفاجئة وهي الزيارات التي يقوم بها المراقب دون إشعار أو اتفاق مسبق(حالات استثنائية)، كما تبرمج ثلاثة زيارات كل ثلاثة أشهر لكل مصلحة من البنك وتكون مبرمجة ومتفق عليها بتاريخ محدد من طرف إدارة البنك(حالات دورية)، على أن يلتزم موظفي البنك بتقديم التسهيلات للمفتشين التابعين للمديرية العامة، فيما يخص الدفاتر والحسابات والوثائق المطلوبة لفحصها والتأكد من صحة إجراءاتها المحاسبية والمالية والبنكية ومدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات التي أقرتها المديرية العامة، وتلتزم هذه اللجان بإعداد تقرير مفصل حول الوضعية المالية للبنك وتقديمه إلى المسؤولين في المديرية العامة (الملحق03).

لا يستطيع المراقبون في المديرية العامة أن يمنعوا انهيار أو إفلاس البنك ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة ملائمة لإدارة المخاطر في البنك، إن الوظيفة الأساسية لهم تتمثل في الرقابة والتقييم والحد من المخاطر المصرفية يساعد على تعزيز واستقرار النظام المصرفي.

ث- الرقابة السنوية: تتم هذه الرقابة من خلال إعداد تقارير تتضمن معلومات وأرقام إحصائية ومحاسبية تعكس الأوضاع المالية في الوكالة وترسل إلى المديرية العامة، ثم ترسل إلى المديرية المركزية بالجزائر العاصمة بطلب منها، في نهاية كل سنة لغرض متابعة وتقييم الأداء المالي البنك (الملحق04).

2- مجلس الإدارة ولجنة التدقيق: المجلس مسؤول أمام اجتماع الجمعية العامة للبنك على وجود وتطبيق نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية من خلال لجنة مراقبة الحسابات حيث:

أ- يطابق بين المراجعات الدورية للاستراتيجيات الرئيسية للبنك وسياسات البنوك الكبرى.

ب- يقدر المخاطر الكبيرة التي يتكبدها من الاستثمارات الضخمة.

ت- يضمن أن الإدارة العليا تتخذ الخطوات اللازمة لتحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على هذه المخاطر.

ويجوز لمجلس الإدارة استخدام هذه الصلاحيات أو تفويض لجنة التدقيق التابعة له للقيام بعمليات الرقابة والتدقيق التي يراها مناسبة واتخاذ الإجراءات الملائمة في هذا الشأن؛ حيث تلعب لجنة التدقيق الدور المحرك في عملية حوكمة البنك، فهي تحكم سلطته وشرعيته وذلك باعتبارها منبثقة عن مجلس الإدارة الذي يعتبر أغلبية أعضاءه ممثلين أساسيين لهذه اللجنة، ويمكن تلخيص المهام الرئيسية للجنة التدقيق فيما يلي:

- تقويم نوعية الرقابة الداخلية لاسيما تناسق أجهزة القياس والرقابة والتحكم في المخاطر واقتراح أنشطة تكميلية في هذا الإطار.
- مراجعة وفحص وضوح المعلومات المقدمة ومدى ملائمة المبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة من طرف البنك، سواء فيما يتعلق بالحسابات الفردية أو المجمعة.
- الموافقة على ميثاق التدقيق الداخلي (خطة التدقيق والموازنة).
- فحص التقارير المحررة من طرف المدققين ومتابعة تطبيق التوصيات التي تضمنتها التقارير.

3- الرقابة على مستوى موظفي البنك بشكل عام

إن المورد البشري يعتبر مفتاحا لرقابة داخلية جيدة، حيث أن مجموع الإجراءات والأنظمة لا يمكن أن تكون فعالة في غياب المورد البشري الكفء الذي يسهر على تطبيقها، كما أنه لا يمكن لأي جهاز معالجة أو رقابة أن يعوض الفرد الكفء.

كل موظف في البنك في أي مستوى يجب أن تكون لديه المعرفة والمعلومات اللازمة لتطبيق وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية في ضوء الأهداف المسندة إليه[1].

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018.

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية على مستوى مصالح المجمع الجهوي للاسغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل018

تتم الرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال الرقابة على العمليات على مستوى كل مصلحة داخل البنك كمايلي:

1- الرقابة على مستوى المصلحة المحاسبية

يلتزم المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 على مستوى المصلحة المحاسبية بالعمل طبقا لمخطط الحسابات للقوائم المالية الجزائري، والذي يمثل الركيزة الأساسية لجمع المعلومات المحاسبية والمستخدمة في إعداد القوائم المالية للبنك، حيث تساعد في عملية الرقابة الداخلية فيه (الملحق5).

ويتم على مستوى المصلحة المحاسبية للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل 018 جمع الوثائق والمعلومات المحاسبية والقيام بدراسة وتدقيق الحسابات؛ حيث وتزامنا مع نهاية العمل اليومي يتم على مستوى وكالة جيجل للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل 018 إيقاف العمليات المحاسبية، ويقوم الموظفون بجمع وتخزين كل العمليات التي تمت خلال النشاط اليومي داخل الوكالة، من إيداع أو سحب أو تحويل للأموال بالاعتماد على الوثائق الخاصة مثل الشيكات وأوامر التحويل وقسائم القبض في اليومية المحاسبية (Avant Batch)، وبعدها يتم طبعها (Aprés Batch)؛ أي أنه يتم ترحيل القيود إلى كشوفات الحركة اليومية لكل مصلحة على حدا.

ترسل الكشوف وما يرافقها من المستندات والوثائق إلى المصلحة المحاسبية في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 وكذا الميزانية، ليتم مراقبتها وإعادة ضبطها من طرف موظفين بالمصلحة المحاسبية من خلال التدقيق والمطابقة بين الوثائق الخاصة بالعمليات وكشوفات الحركة اليومية، وبين مجاميع اليومية العامة والمجاميع الواردة في يوميات الأقسام من خلال التأكد من صحة المعلومات وأسماء العملاء (مودعين أو مقرضين)، دقة الأرقام (المبالغ والأرصدة، أرقام الحسابات) والتحقق من توفر التوقيع من طرف الصندوق، ومن كل الوثائق اللازمة لصحة الملف الخاص بالعملاء،والغرض منها هو الإفصاح والكشف عن بعض الأخطاء التي قد توجد في الحسابات.

وبعد انتهاء الموظف المكلف بعملية الرقابة والتدقيق على مستوى المصلحة المحاسبية في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 من عملية المطابقة، يقدمها إلى نائب رئيس المصلحة الذي يقوم بمراقبة العمل الذي تم القيام به، وبدوره يقدمها إلى رئيس المصلحة الذي يقوم بمعاينتها والتوقيع عليها[1].

2- الرقابة الداخلية على مستوى مصلحة التحليل والتطهير

في آخر كل شهر ترسل الوكالات التابعة للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل 018 الكشوفات المالية المتعلقة بعملية شراء وبيع العملات الأجنبية، إلى المديرية العامة وبالتحديد على مستوى مصلحة التطهير، أين تتم عملية الرقابة الداخلية على مستوى هذه المصلحة وفق الخطوات التالية:

- يقوم المسؤول عن الرقابة بإعادة حساب المبالغ المالية الإجمالية لعملية شراء وبيع العملات الأجنبية ومقارنتها بالمبالغ المحصلة في كل وكالة.
- في حالة وجود أخطاء في تسجيل الأرقام فإن الموظف المسؤول يستخدم حق الدخول إلى نظام التخزين لكل وكالة عبر شبكة مخصصة، ويطلع على العمليات التي تمت خلال الشهر، ويقوم بإعادة حساب المبالغ المحصلة من كل عملية؛ حيث يجب أن تكون المبالغ مساوية للمبلغ محدد.

وهذه الرقابة من شأنها كشف الأخطاء والإفصاح عنها وتمكن البنك من تفادي الوقوع في الخطر.

3- الرقابة على مستوى المصلحة الإدارية

ينصب نظام الرقابة الداخلية في جانبه الإداري المتضمن الرقابة الداخلية على جانبين أساسين، أولهما يهتم بالرقابة على العمليات والإجراءات الداخلية أما ثانيهما فيهتم بعمليات التوثيق والإعلام.

أ- الرقابة على العمليات والإجراءات الداخلية

من خلال المتابعة الميدانية في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 توصلنا إلى مايلي:

[1] مقابلة مع بوثابت ياسمينة، موظفة في مصلحة المحاسبة والجباية ، يوم 04/16/ 2017، على الساعة 13:30.

- يجب أن يتأكد البنك من أن نظام الرقابة على العمليات والإجراءات الداخلية مندمج في التنظيم والمناهج والإجراءات المرتبطة بكل واحد من نشاطاتها، وأن التحقيقات تطبق حسب القواعد الموضوعة في المجمع بما فيها الوكالات (جيجل، العوانة، الطاهير، الميلية، تاكسنة).
- ومن خلال تتبع سير العمل في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 وهيكله التنظيمي، تبين أنه انتهج أسلوب الفصل التام بين الوحدات الإدارية باستخدام التعليمات والتنظيمات الفعالة.
- على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 الموظفين الذين يشاركون في تسيير نظام الرقابة على العمليات والإجراءات الداخلية هو رئيس المصلحة يترأسه مدير بنك المجمع، أما الوسائل تكون مجهزة بالإعلام الآلي وأحدث البرامج المعلوماتية ومناهج تحليل الخطر.

أ- التوثيق

من خلال تقييم مدى احترام الإجراءات على مستوى المجمع وفروعه المتمثلة في الوكالات (جيجل، العوانة، الطاهير، الميلية، تاكسنة)، تم إعداد دليل إداري محاسبي يحمل كل الإجراءات والوثائق المتعلقة بنشاطاته وهيكله التنظيمي، فحدد بكل دقة المسؤوليات المخصصة لكل إدارة أو قسم حتى يضمن تحديد المسؤوليات والسير الحسن للرقابة الداخلية، وفي حالة طلب هذه الوثائق من مندوبي الحسابات والمراقبون(المفتشون) فإنها تكون متوفرة وموجودة.

وعلى مستوى الوكالات (جيجل، العوانة، الطاهير، الميلية، تاكسنة) فنجد دليل إداري ومحاسبي مرسل من طرف المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 يعتبر كمستند شامل لكيفيات تسجيل ومعالجة واسترداد المعلومات والمخطط المحاسبي وهو تحت تصرف كل مصالح الوكالة عند الطلب، وهو ما يؤكد احترام إجراءات التوثيق.

ت- الإعلام

يقوم المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 بإعداد مرة واحدة على الأقل في السنة تقرير خاص عن تقدير ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها، ويحتوي هذا التقرير على العناصر الأساسية وأهم الاستنتاجات التي يمكن أن تنجم عن تقرير المخاطر المحتملة.

وعلى مستوى المجمع تقوم الجمعية العامة ومجلس الإدارة بدراسة نتائج الرقابة الداخلية على أساس تقرير إدارتي المراجعة والتفتيش وذلك من خلال اجتماعاتهما العادية وغير العادية[1].

4- الرقابة على مستوى مصلحة القروض

تعتبر مصلحة القروض الخلية الإنتاجية داخل المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل 018، لأنها تتدخل لتوظيف مواردها لتحقيق أكبر عائد ممكن.

تتمثل مهام المصلحة فيمايلي:

- توفير جميع الوثائق المتعلقة بالنشاط.
- معالجة طلبات التمويل.
- تقييم درجة خطر المقرضين(خطر عدم السداد).
- تطبيق قرارات التمويل وإعادة الجدولة.
- مساعدة الوكالات في تطبيق عمليات التجارة الخارجية ومراقبتها على احترام القوانين المعمول بها
- استشارة مركز المخاطر لبنك الجزائر.
- متابعة استرجاع الفائدة المدعمة (منح قروض بدون فائدة لتمويل بعض المشاريع).
- تقييم عام لجميع القروض الممنوحة على مستوى المصلحة خلال ثلاثة أشهر.

لجنة القروض هي التي تتخذ القرار النهائي المتعلق بمنح القروض، وهذا في حدود السلطة التي تمتلكها وتشارك جميع أعضائها في تقدير الخطر، وتتمثل أعضاء اللجنة على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 في كل من مدير البنك ونائبه ونائب مدير متابعة المخاطر والمنازعات[2].

[1] مقابلة مع شهرة بودريعة، موظفة في مصلحة إدارة الموارد البشرية، يوم: 20/ 04/ 2017، على الساعة: 14:30.
[2] مقابلة مع باباي عمر، موظف مكلف بالدراسات على مستوى مصلحة القروض، يوم 26/ 04/ 2017، على الساعة: 15:15.

المبحث الثالث: المخاطر المصرفية وكيفية الحد منها في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018

يقوم المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 بعدة إجراءات تنظيمية وقانونية للتقليل من بعض المخاطر التي تحيط بأنشطته، وسيتم التطرق إلى هذه الأنواع من المخاطر وكيفية مواجهتها.

المطلب الأول: أنواع المخاطر المصرفية في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018

يواجه المجمع بعض المخاطر المصرفية تتمثل فيمايلي[1]:

1- مخاطر السيولة

يواجه المجمع في بعض الأحيان خطر السيولة الآجلة وينتج هذا الخطر بسبب التغير التدريجي لتواريخ الاستحقاق؛ حيث يؤثر عدم التسديد في تاريخ الاستحقاق المحدد على النتائج المالية فقط، فالبنك يلجأ إلى الاحتياطي النقدي من البنك المركزي الجزائري لمعالجة المخاطر المتعلقة بجانب الالتزامات والأصول.

2- المخاطر التشغيلية:

تقتصر المخاطر التشغيلية في المجمع على المخاطر المتعلقة بالعملاء وكذا الموظفين في البنك والتي تؤثر على إجراءات الرقابة الداخلية وعلى كفاءة وأداء البنك، وتؤدي إلى خسائر مالية نتيجة الخطأ في أداء العمل أو التقصير في إنجاز الأعمال في الوقت المناسب، وللحد من هذه المخاطر المحتملة يتم الالتزام بتطبيق اللوائح القانونية المتعلقة بالموظف والعميل، حيث يتخذ البنك إجراءات تأديبية ردعية تجاه الموظف الذي ارتكب أخطاء خلال تأدية المهام الموكلة له، ويمتثل الموظف أمام المجلس التأديبي ويخضع أولا للتنبيه والتوبيخ، أما إذا كانت درجة الخطورة كبيرة وتمس بأمن البلد كالاختلاس والتزوير وإفشاء أسرار البنك الداخلية أو الخارجية فيعاقب بناءا على ما جاء في القانون الجزائري، فيوقف عن العمل أويتم تنزيل رتبته درجة أو درجتين، وإما يعاقب بغرامات مالية تقدر مابين 50.000 دج إلى 200.000 دج أو السجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر و3 سنوات.

[1] مقابلة مع العيساوي فزيل، موظف في مصلحة الشؤون القانونية، يوم 2017/04/30، على الساعة: 10:30.

3- المخاطر الائتمانية

إن الوظيفة الأساسية للمجمع تتمثل في عملية منح القروض للمستثمرين، والتي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، وهذا ما يجبر البنك على توخي الحيطة والحذر عند تقديم القروض، حيث تتم على مستوى مصلحة القروض دراسة ملفات القروض ومنحها بعد التأكد من توفر الشروط الخاصة بمنح القرض، وعلى مستوى مصلحة إدارة المخاطر والمنازعات يتم متابعة القروض المتعثرة والضمانات. كل الإجراءات التي يقوم بها البنك قبل منح القرض هي إجراءات وقائية تسمح له بالتقليل من المخاطر الائتمانية والتخفيف من حدتها، ووضع نظام للرقابة الداخلية والخارجية لتسيير خطر القرض بعد عملية منح القروض سواء قروض الاستغلال أو القروض الاستهلاكية. وسوف نتطرق في المطلب الموالي إلى أهم هذه الإجراءات التي يتخذها البنك للتقليل من المخاطر واسترجاع مستحقاته من المقترضين.

المطلب الثاني: مثال تجريبي عن خطر القروض وكيفية معالجته في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كيفية تطبيق الرقابة الداخلية والحد من المخاطر المصرفية على مستوى المجمع.

أولا: مراحل منح القرض

وتبدأ من تقديم ملف القرض إلى متابعة سداد القرض.

1- **تقديم ملف طلب القرض من طرف المقترض:** عادة ما يكون الطلب عن معلومات حول العميل سواء كان شخص طبيعي أو معنوي وتتمثل هذه المعلومات في الاسم الكامل، دراسة مالية واقتصادية للمشروع، عقد ملكية الأرض أو السكن أو المحل أو الكراء، شهادة الاختصاص في مجال المشروع، مبلغ القرض ومدة تمويل القرض، الضمانات(الرهن للآلات، العقارات، الأرض) الملحق(06).
2- **مرحلة مقابلة العميل:** قد تتم في نفس يوم تقديم الطلب وتكمن أهميتها في التأكد من المعلومات في الطلب.
3- **مرحلة دراسة الملف:** تتم عن طريق:

- الاستعلام عن الزبون على مستوى مركزية المخاطر بالبنك المركزي للتحقق من المعلومات الواردة في الملف.
- التأكد من صحة الضمانات.
- الدراسة المالية والمحاسبية للمشروع.
- الدراسة الاقتصادية للمشروع أي الجدوى الاقتصادية والربحية للمشروع.

وبعد مراقبة الملف من طرف المكلف بالدراسات على مستوى الوكالة يسلم وصل الاستلام(إيداع الملف)، ووصل الإيداع ينجز في خمسة نسخ (الملحق07):

- الأصلية للزبون
- نسخة في ملف لدى الوكالة
- نسخة لدى المجمع الجهوي
- نسخة لدى المديرية المركزية المعنية
- نسخة إلى مدير متابعة القروض

4- مرحلة اتخاذ القرار: تتم من خلال الدراسة الاقتصادية والمالية ويتخذ القرار من طرف البنك أو المديرية الجهوية بناءا على طبيعة وقيمة ومدة القرض من طرف لجنة القرض للمجمع الذي تتكون من مدير المجمع ونواب المدير، ويتم دراسة الملف يومين قبل الاجتماع وذلك بتوفر2/3 من أعضاء اللجنة.

5- مرحلة منح القرض: حيث يفتح البنك حساب للعميل، ويترك البنك فترة للعميل لا يقوم فيها هذا الأخير بدفع الأقساط ولا الفوائد و بعد انتهاء هذه الفترة يقوم بدفع الأقساط والفوائد باستمرار، وترسل الموافقة البنكية إلى الوكالة التي بدورها تعلم الزبون برسالة موافقة وتضم كل المعلومات المبنية في الموافقة البنكية والضمانات الفورية وتنجز الموافقة في أربعة نسخ (الملحق8).

- النسخة الأولى ترسل إلى الوكالة المعنية(المحلية) من أجل إخبار الزبون بقبول القرض وذلك عن طريق رسالة القبول في أجل أقصاه يومين.
- نسخة تحفظ في الملف الخاص بالمجمع.
- نسخة ترسل إلى المديرية المركزية المكلفة بالقرض من أجل المراقبة البعدية.

- نسخة ترسل إلى المديرية المركزية المكلفة بمتابعة القروض مرفقة بمحضر اجتماع (محضر القرض).

يقوم الزبون بإحضار الوثائق المطلوبة(الضمانات) مثلا: التعهد برهن الضمانات ويقوم بإيداعها لدى الوكالة المعنية(المحلية)، والتي تقوم بدورها بإرسالها إلى المجمع الجهوي بالخصوص إلى مصلحته القانونية وذلك من أجل مراقبة صحتها من حيث الشكل والمضمون وأخيرا يتم المصادقة عليها ثم إرجاع الملف مرفوق بالمصادقة إلى الوكالة من أجل تحرير شيك باسم المقترض، حيث يقوم بتقديمه له ويتحصل بالمقابل على الفاتورة النهائية (التي تمكنه من الحصول على العتاد).

مثال: وحدة إنتاج أغذية الأنعام مستوردة من تركيا، مبلغ القرض 400.000.000 دج، الضمان المقدم للبنك رهن قطعة أرض ذات مساحة 2.000 متر مربع، مدة القرض 5 سنوات (الملحق09).

6- مرحلة متابعة القرض: يتم إرسال لجنة مختصة تابعة للبنك لمراقبة عمل الزبون (زيارة ميدانية) فإذا أخل بالشروط المتفق عليها مع البنك فيتم متابعته قضائيا في حالة عدم الاتفاق وديا.

7- مرحلة متابعة تسديد القرض: تحدد طرق تسديد القرض بواسطة جدول الإهتلاك مباشرة بعد سريان القرض، وحسب مدة القرض ومعدلات الفائدة التي تكون متغيرة حسب الشروط المتفق عليها، وفي حالة عدم احترام الزبون لهذه الشروط يلجأ البنك إلى طرف أخر لتسوية الوضعية[1].

ثانيا: الإجراءات الداخلية لمنح القرض

ليتمكن البنك من قياس المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرار عليه بتقسيم هذه الإجراءات إلى مايلي:

1- السمعة: فهي تلعب دور أساسي في تحليل المعطيات والتي تصنف بها حجم تعاملات الزبون الطالب للقرض مع المؤسسة.

2- القدرة على السداد: تكون ناتجة من معرفة البنك بالزبون أي مرتبطة بالسمعة وإمكانية الزبون على توليد الدخل ومدى تحسين الوضعية المالية للزبون وإمكانية تسديد ديونه.

3- دراسة مدى ملائمة الظروف الإقتصادية للمشروع: أي دراسة حالة السوق والإنتاج.

[1] مقابلة مع باباي عمر، موظف مكلف بالدراسات على مستوى مصلحة القروض، يوم: 12/ 05/ 2017، على الساعة 10:15.

4- تحليل الظروف المحيطة بالمشروع: كالسكن وتوفير الأجهزة والآلات لدى الزبون وغيرها ،وقبل أن يقوم البنك بمنح قرض لأي شخص أو مؤسسة يأخذ نظرة شاملة حول مختلف الفواتير وجدول الحسابات، جدول الأعباء التي تتحملها المؤسسة، جدول التمويل التقديري، النتائج التقديرية للمشروع، المداخيل المنتظرة من المشروع (الملحق10).

5- الضمانات المقدمة: هي ضمانات عينية وغير عينية تراعى فيها مدى دقتها وملكيتها.

ثالثا: المخاطر التي يواجهها البنك في مصلحة القروض

الخطر الرئيسي الذي يواجه البنك خطر عدم السداد، ويعتبر من أكبر المخاطر والسبب راجع إلى عدم وفاء الزبون بالتزاماته في الآجال المحددة مما يضطر إلى متابعته قضائيا عن طريق الإعذار الأول المتمثل في شهر كامل(الملحق11) وفي حالة لم يحضر الدائن لتسوية وضعيته يتم استصدار إعذار ثاني متمثل في خمسة عشر يوما(الملحق12) وعليه يصدر وكيل الجمهورية أمر بالحجز أو البيع على ممتلكات الدائن للبنك والمثال موضح في (الملحق13).

ويتم مواجهة هذا الخطر عن طريق مجموعة من الضمانات متمثلة في:

1- الرهن العقاري للسكنات والأراضي والآلات: في حالة عدم تسديد الزبون يقوم البنك بطلب بتجميد أرصدته لدى البنوك الأخرى وتحصيل أموالهم عن طريق القانون أو يتم الحجز على العقار المرهون وبيعه في المزاد العلني عن طريق الجرائد الرسمية.

2- **التأمين:** أي تقديم شهادات التأمين على الأشياء المرهونة (الملحق14).

3- **الكفالة:** وهي تعهد كتابي يتعهد بموجبه الكفيل بتسديد الدين الموجود على عاتق الزبون في حالة عدم مقدرته على الوفاء بالتزاماته (الملحق15).

وفي حالة عدم وجود ضمانات أي القروض التي تمنحها الدولة مثل ansej, anjem, cnab فيتم الحجز مباشرة على العتاد ويسترجع أمواله، وفي حالة بيع المدين للعتاد الممنوح من طرف البنك يتقدم هذا الأخير بشكوى إلى وكيل الجمهورية لطلب التعويضات، كما تتراوح عقوبات المدين حسب درجة القرض الممنوح بالنسبة للسجن من ستة أشهر إلى خمسة سنين، أما بالنسبة للغرامات حسب الحكم الذي يصدره القاضي.

كما يلجأ البنك إلى صندوق ضمان أخطار القروض في حالة عدم دفع المدين ثلاثة أقساط من قيمة الدين يقوم البنك بتقديم طلب إلى الصندوق من أجل تعويضه 70% من قيمة الدين.

هناك أسلوب آخر يتجنب به البنك المخاطر بصفة عامة هو وضع ميزانية المشروع على أساس قيمة أقل من القيمة الحقيقية في السوق أي يخفضون من ثمن الوحدة للمنتج ففي حالة انخفاض أسعارها في السوق فهذا لا يضر أما في حالة ارتفاع أسعارها فينتج عنها زيادة الأرباح[1].

رابعا: معايير الرقابة الداخلية لخطر القرض

إذا أراد البنك ضمان حسن تسيير وظائفه ونشاطاته بشكل جيد عليه فقط أن يتبع الرقابة الداخلية للمخاطر على مستوى البنك وبغية تحقيق أفضل وأحسن رقابة للمخاطر يجب إتباع مايلي:

1- فرض شروط الرقابة الداخلية على البنوك من طرف سلطتها الوصية(المديرية المركزية).

2- فرض البنوك على نفسها قواعد خاصة برقابتها الداخلية.

3- يخضع نظام مراقبة المخاطر لهدفين رئيسيين يمكن إيجازها فيما يلي:

- ضمان المتابعة الشخصية للمقترضين هذا الهدف يجعل البنك قادرا على تقليص الخسارة في حالة عجز المدين عن السداد.
- معرفة مقدار الخطر المعرض له قصد تحديد المؤونة.

سنعرض أهم المعايير والشروط التي تضعها السلطات الوصية على البنوك بقصد مراقبتها بصرامة بخصوص مخاطر القرض:

أ- سقف المخاطر: ويتعلق بقدرة البنك على تحمل خطر ما، إذ من خلاله يرجى من البنوك إنشاء لجنة مخاطر تتشكل من أعضاء من المديرية العامة ومجلس الإدارة ليتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إتباع الخطوات التالية:

- **تحليل المخاطر:** تقوم لجنة المخاطر بتحليل الخطر وتحمله ومعالجته استنادا لبعض العناصر التي تتمثل فيمايلي:

[1] مقابلة مع السيد عراضة كريم موظف في مصلحة متابعة الضمانات، يوم: 07//05/ 2017، على الساعة: 15:00.

- ماهي توجهات وتفضيلات مسيري البنك فيما يخص الخطر ودرجة استعدادهم لحماية البنك من المخاطر إذا تعرض لها.
- قيمة الأموال الخاصة .
- سهولة دخول البنك لمختلف الأسواق سواء كانت النقدية أو المالية.
- حجم البنك وذلك أن البنوك الصغيرة تكون عرضة للمخاطر أكثر من البنوك ذات الحجم الكبير.

➢ **تقييم مكونات الخزينة:** أي معرفة كل من الأصول و الخصوم انطلاقا من تصنيف النسب وتواريخ الإستحقاق الشيء الذي يعادل تحديد هيكلة الميزانية المثلى.

ب- التسيير: حتى يتمكن البنك من الرقابة الداخلية الجيدة يقوم بإتباع أساليب في تسيير المخاطر بغية جعل هذه الأخيرة محصورة في المجال المحدد من طرف لجنة المخاطر وتتمثل هذه الأساليب فيمايلي:

➢ **التسيير الهيكلي:** يتمثل في إحداث التوازن بين مختلف الأصول و الخصوم وإذا تمكن البنك من المساواة بين الأصول والخصوم فإنه يحصن نفسه من التعرض للمخاطر.

➢ **التسيير التقني:** وهو يرتبط بمفهوم تغطية المخاطر، حيث أن المناعة التي يكتسبها البنك نسبية وتعرضه للمخاطر أمر قائم وذلك بسبب طبيعة الوساطة المالية للبنوك، لذلك يجب عليه استعمال وسائل الحماية كالتغطية المتمثلة في اللجوء إلى الأدوات المالية التى تضمن من تقليص احتمال التعرض للمخاطر.

ت- تخصيص الأموال الخاصة: إن تعرض البنك لأي نوع من المخاطر يلزمه الحصول على أموال خاصة كافية، إلا أنه توجد نشاطات بنكية أكثر تعرضا للمخاطر من نشاطات أخرى وعليه على البنك أن يمنح فروعه أموالا خاصة تتناسب وفق طبيعة المخاطر التي يتعرض لها[1].

[1] مقابلة مع السيدة هدى صويلح، موظفة في إدارة المخاطر والمنازعات يوم: 05/07/ 2017، على الساعة: 11:00.

خلاصة

هدفت الدراسة الميدانية إلى معرفة مدى دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية حيث سمحت بالإطلاع ميدانيا على مستويات الرقابة الداخلية ومختلف الوسائل والإجراءات المتبعة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 لتطبيق الرقابة الداخلية على مختلف عملياتها بهدف تقليص الأخطاء وضمان استمرارية نشاطها.

وتنحصر المخاطر المصرفية التي تعيق نشاط المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل 018 في المخاطر التشغيلية مخاطر السيولة، بدرجة أقل من المخاطر الإئتمانية المنحصرة في مخاطر القروض وأن البنك يعتمد على الضمانات كخط دفاع أول، فتفادي المخاطر كليا مستحيل التحقق لذا تعمل إدارة المخاطر مع غيرها من إدارات البنك إلى وضع نظام محدد لرقابة المخاطر ووضع الإجراءات الهادفة إلى الحد من المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الحد من المخاطر المصرفية جعلتنا ندرك أهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية؛ حيث أن وجود هذه الأخيرة لا يتحقق إلا إذا قامت إدارة البنوك بوضع نظام رقابي داخلي سليم وفعال، يسمح بضبط الأداء وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف البنك، فلرقابة الداخلية أهمية بالغة ومتزايدة بالنسبة للبنوك التجارية كونها تشكل حجر الأساس في نجاح أوجه نشاط البنك، لأنها تعتبر من أبرز أدوات الإدارة للحكم على مدى سلامة الأنظمة والعمليات بغية تحقيق الأهداف وضمان استمرارية نشاط هذه البنوك .

حيث أن فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنوك مرتبط بمدى القدرة على تطوير أساليب قياس المخاطر وإدخال مفاهيم ووسائل حديثة لإدارة المخاطر، وأن تدرج إدارة المخاطر في هياكلها التنظيمية والاستفادة من التوصيات التي خرجت بها لجنة بازل حول إدارة المخاطر.

اختبار صحة الفرضيات:

- بينت الدراسة أن البنوك التجارية تتعرض إلى مجموعة من المخاطر هي أصل النشاط المصرفي أهمها المخاطر الائتمانية، التشغيلية، مخاطر السيولة ومخاطر السوق، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- بينت الدراسة أن الرقابة الداخلية تساهم بشكل كبير في تحسين أداء البنك وفعاليته، وتهدف إلى ضمان كافة الممتلكات من أي تصرفات غير مرغوب فيها من خلال تحديد الاختصاصات وتقييم المهام والتسجيل الفوري للعمليات والتأكد من صحة المستجدات واستخدام وسائل رقابة حدية ومزدوجة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- بينت الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية يعتبر شرطا ضروريا لنجاح عملية قياس المخاطر وضبطها، ومن ثم ضمان فعالية إدارتها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- بينت الدراسة أن المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 يشترط في عملية منح القروض تقديم ضمانات عينية أو غير عينية، وذلك لضمان حماية أصوله وأموال المودعين والتقليل من مقدار الخسائر المحتملة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا استخلصنا النتائج التالية:

- إن وجود نظام مناسب وملائم وفعال للرقابة الداخلية في البنوك التجارية أمر هام؛ لأّنه يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة ويحمي الأصول من الاحتيال والسرقة.
- تساعد عملية الرقابة المستمرة في توجيه الأداء والاطمئنان بأّن الأداء الفعلي تم وفق المعايير المخطط لها من طرف للبنك.
- إنّ تحديد المخاطر وقياسها وضبطها ومراقبتها، يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك التجارية وتطورها، إذ يؤدي عدم القدرة على إدارة المخاطر إلى التأثير على ربحية البنك.
- تتمثل أهمية إدارة المخاطر المصرفية في التقليل من إمكانية حدوث الخسائر وذلك من خلال إجراءات تنظيمية وإدارية ومحاسبية.
- إن نظام الرقابة الداخلية في المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 حتى وإن كان يحتوي على نقائص، إلا أنه جيد ومقبول من خلال كفاءته وفعاليته في ضبط العملية المحاسبية ومحاولة تحقيق مجمل أهداف الرقابة الداخلية.
- يسعى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 من خلال نشاطه الرقابي لوضع أنظمة رقابية من أجل تحقيق ربحية عالية والتحوط من المخاطر.
- إن الرقابة الداخلية في المصلحة الإدارية متكونة من الرقابة على العمليات والإجراءات الداخلية والتوثيق والإعلام، وأنه يتم تشغيلها مركزيا من طرف الإدارة العليا للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018، وأن الرقابة الداخلية الإدارية تعتمد على الوثائق والمستندات والرقابة في عين المكان على مستوى المجمع.
- يستوجب تطوير الرقابة الداخلية لتكون أجهزة حقيقية قادرة على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات وكذلك التجاوزات لتوفير مجال أوسع للأمن والسلامة المصرفية للبنك.
- توجد داخل البنك رقابة مزدوجة، إذ يتم التوقيع على المستندات المالية من طرف رئيس قسم المصلحة المحاسبية أولا ثم مدير المجمع.
- يتم تسجيل العمليات فور حدوثها من أجل تفادي تراكم وضياع الأوراق المالية.

- كل موظف داخل البنك يكون مسؤولا اتجاه العمل الذي يقوم به، وفي حالة خطأ أو تلاعب لا يستطيع هذا الأخير النفي أو الإنكار.

التوصيات:

تمكنا من خلال هذا البحث من التوصل إلى مجموعة من الاقتراحات تمثلت فيمايلي:

- العمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنوك والتزامها بالإجراءات المحاسبية والإدارية بهدف ضبط الانحرافات والأخطاء.
- ضرورة العمل على تقييم مدى كفاءة وفعالية وسائل الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.
- زيادة الاهتمام والتأكد أن أنشطة الرقابة الداخلية موضوعة لتجنب المخاطر المصرفية في البنوك التجارية.
- يجب إدراك الموظف لنطاق اختصاصه وإبعاد المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.
- يجب توافر الموارد المادية الكافية والموارد البشرية الكفؤة والأنظمة المعلوماتية المتطورة.
- يجب على المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 التكيف مع التطورات الحاصلة في المجال المصرفي خاصة نظام المعلومات، لأن ذلك يساعدها على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لديها، والوصول إلى تحقيق غايتها من وراء تصميم هذا النظام.
- العمل على رفع مستوى نظام الرقابة الداخلية على مستوى البنك من خلال تفعيل أنظمة قياس وتقدير ومراقبة المخاطر.
- تكثيف وزيادة الدورات التكوينية والتربصات المهنية خاصة الموظفين القدامى لجعلهم على إطلاع دائم ومتواصل بكل مستجدات عالم البنوك.
- لنجاح عملية الرقابة الداخلية يجب أن يكون مجلس الإدارة ملتزم بمسؤولياته وواجباته باعتباره أهم المستويات الإدارية، ولزيادة الفعالية في العمل وتسهيل عمل هذا المجلس يقوم بإنشاء لجان تساعده في ذلك.

أفاق الدراسة

إن النتيجة التي توصلنا إليها توجب بأن التركيز سينصب على هذا النوع من المواضيع ألا وهي دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، ولكون البحث في هذا المجال واسع ويحظى باهتمام العديد من الباحثين نقترح تدعيمه بالدراسات التالية:

- مدى التكامل بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.
- دور أنظمة الرقابة في التحكم في المخاطر المصرفية.
- أثر نظام الرقابة الداخلية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.
- أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، بدون طبعة صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.
2. أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية(الأدوات والمخاطر)، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2007.
3. أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار إستراتجية الشاملة للبنوك، الطبعة الثانية دار المستقبل، 1999.
4. أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1998.
5. أسامة عزمي، شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن 2007.
6. أسامة كامل، عبد الغاني حامد، النقود والبنوك، بدون طبعة، مؤسسة الورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
7. إسماعيل هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، بدون طبعة، دار النهضة العربية للطبع والنشر، لبنان 1996.
8. إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
9. بوتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
10. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمليات وتقنيات وتطبيقات، بدون طبعة الجزائر،2000.
11. بوعشة مبارك، إدارة المخاطر البنكية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، الجزائر.
12. جميل أحمد توفيق، مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة مصر، 2004.
13. حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
14. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، بدون طبعة، مؤسسة الوراق، الأردن 2002.

15. حنفي عبد الغفار، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث للنشر، الأردن، 1999.
16. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2006.
17. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 1998.
18. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2009.
19. خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، عمان، 2006.
20. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، بدون طبعة، دار وائل للنشر،الأردن، 2000.
21. زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، بدون طبعة، الدار الجامعية، لبنان، 1991.
22. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، بدون طبعة، منشأة الناشر للمعارف، مصر 2005.
23. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية 1992.
24. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن، 2012
25. صالح ميلود خلاط، بحوث مؤتمرات الرقابة الداخلية الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، الدار الأكاديمية، طرابلس، ليبيا،2007.
26. ضياء مجد، اقتصاديات النقود والبنوك، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.
27. ضياء مجد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، مصر، 2000.
28. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، بدون طبعة، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2007.
29. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، بدون طبعة، الدار الجامعية مصر، 1999.
30. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2007.
31. عادل عبد الفضيل عيد، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي.
32. عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2004.

33. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة الأعمال، بدون طبعة، الدار الجامعية مصر،1993.
34. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أصول المراجعة، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 1999.
35. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2013.
36. عبد الله الطاهر، موفق عبد الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006.
37. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
38. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر 2005.
39. عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال(الواقع والمستقبل)، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
40. عمر سعيد و آخرون، مبادئ الإدارة الحديثة، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2003.
41. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006.
42. فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، بدون طبعة، دار الجامعية للنشر، مصر، 2002.
43. فلاح حسين الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي إستراتيجي معاصر الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2006.
44. فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر الطبعة الأولى، دار وائل للنشر الأردن، 2000.
45. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
46. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الأردن، 2007 ص32.
47. محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون الأردن، 2013.
48. محمد رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999.

49. محمد سليم وهبه، كامل حسين كلاكش، المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان2011.
50. محمد قدري حسن، إدارة الأداء المميز، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.
51. محمد محمود شهاب، النقود وبنوك الاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
52. محمد يونس وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، مصر.
53. مصطفى صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية المالية، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
54. ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة الطبعة الأولى، مكتبة الريام، الجزائر 2006.
55. ناصر نور الدين عبد اللطيف، القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2015.
56. نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، بدون طبعة، موسوعة بازل2، الجزء الثاني لبنان، 2005.
57. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق الداخلي (من الناحية النظرية والعملية)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، 2006.
58. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، دار الوراق، عمان، 2007.

ب- المقالات:

1. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء البنوك المصرفية، مجلة الباحث، العدد03، جامعة ورقلة، الجزائر 2004.
2. صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90،2011.
3. رقية بوحيضر، مولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات بازل2، مجلة جامعة عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، العدد2، السعودية، 2010.
4. مصطفى كامل رشيد، مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 67، 2007.
5. إضاءات: اتفاقية بازل الثالثة، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2012.

6. زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر، العدد 31/30 الجزائر، 2013.
7. مها نظير محمود سعد، تحديث القطاع المصرفي في ظل بازل II III ، دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية، أبحاث المسابقة البحثية الثالثة، المعهد المصرفي مصر،2012.
8. جعفر حسن البشير، إبراهيم فضيل المولى، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد السابع، العدد 21، السودان ، 2012.

ت- الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. غدير محمود المهتدي، استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية فلسطين، 2014.
2. صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2008.
3. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.
4. شيلي وسام، مقررات بازل II ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2010.
5. إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فلسطين، 2012.
6. يوسف خروبي، تقدير العائد والمخاطرة للاستثمارات (باستخدام نموذج توازن الأصول المالية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر، 2012.
7. حورية حمي، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك الجزائرية وفعاليتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2006.
8. وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2010.
9. زينب بوقابة، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

10. تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، الجزائر، 2008.
11. ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة غزة، فلسطين، 2007.
12. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية جامعة فرحات عباس، الجزائر،2014.

ث- الملتقيات والمؤتمرات:

1- عبادي محمد، سليم حمود، استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2009
2- حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة- منافسة- خطر- تقنيات، جامعة الشلف، الجزائر، أيام 14 -15 ديسمبر 2004.
3- مفتاح صالح، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009.
4- بوعشة مبارك، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، مداخلة بعنوان إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة الجزائر، جامعة الزيتونة الأردن، أفريل2007.
5- كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، مركز بيان للهندسة المالية، السودان، 5- 6 أفريل2012.
6- بغدود راضية، صبايحي نوال، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة محند أولحاج الجزائر.
7- نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2-21 أكتوبر 2009.

8- محمد يدوي، خالد قاشي، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر وعرض تجارب دولية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، الجزائر.

9- محمد الصغير قريشي، إلياس بن ساسي، الرقابة القانونية والإدارية على القطاع المصرفي، الملتقى الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الإصلاح الاقتصادي، جامعة جيجل، 3- 4 ماي 2005.

10- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)، جامعة الشلف، الجزائر،14-15 ديسمبر 2004.

11- مفتاح صالح، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي تركيا، 09-10 سبتمبر 2013.

12- مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي تركيا، 09-10 سبتمبر 2013.

ثانيا: باللغة الأجنبية

أ- الكتب باللغة الأجنبية.

1. alain gauvin, la nouvelle gestion du risque financier, edtition integrale, paris, 2000.
2. ammour ben halima, le système bancaire algerien, edition dahlab, alger,1999,.
3. anne marie percie sert, risque et contrôle de risque, economica, paris, 1999.
4. antoin sardi, henri jaob, managemente de risque bancaires, afgers, paris, 2001.
5. basel committe, implementation of basel2, parctical considerations, julj, 2004.
6. comptable, paris, 1990.
7. cuy bendict, rené keravcl, evalution du control intrne dans la mission d' audit, édition
8. Jean Luc siruguet, Le contrôle contable bancaire, tome1, paris, 1998.
9. pascal vidal, ceram sophia antipolis, philippe plameix, systèmes d' information organisationnels, France, 2005.
10. sylvie decoussergues, gestion dela banque, 2 eme edition, dunod, PARIS, 1996.
11. willout ioriter, risk management for electronic banking supervision, basel, the final vesion of this doucument was published, 2003,.

ب- المواقع الالكترونية:

1- www://.cnc.dz/liens-utiles.asp.
2- http://www..zuj.edu.jo
3- www.lafe.org basel2 economic risk.
4- http://www-marwanmant.blogspot.com
5- http://uabonline.info
6- http://www.d-raqaba-m-iq
7- www//.chorohatpc.com.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور المهم للرقابة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، حيث أن وجود نظام رقابة داخلية كفء وفعال من شأنه أن يحقق أداء جيد للبنك، ويعزز من قدرته على الحد من المخاطر المصرفية التي تواجهه وتمكنه من السيطرة عليها، وتقليص حجم الخسائر المحتملة إلى أقل حد ممكن، وذلك من خلال إجراءات تنظيمية وإدارية وأخرى محاسبية وباستخدام الأدوات العلمية المنصوص عليها في اتفاقيات بازل.

فالرقابة الداخلية هي بمثابة وظيفة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط العملي، فوجوده وتطبيقه ضرورة حتمية، لأنّه يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة ويحمي الأصول من الاحتيال والسرقة والتعرض للمخاطر المصرفية، كما تعتبر عملية تحديد وقياس والتحكم ومتابعة المخاطر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك التجارية وتطورها.

ومن خلال دراستنا التي تمت على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل 018 خلصنا إلى أن عملية الرقابة الداخلية تتم وفق إجراءات وفي جميع المستويات، وذلك للحد من المخاطر المصرفية التي تعيق نشاط البنك والتي تنحصر في المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة، بدرجة أقل من المخاطر الإئتمانية المقتصرة بدورها في مخاطر القروض.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، أنظمة الرقابة الداخلية، المخاطر المصرفية، إدارة المخاطر، مقررات بازل، البنوك التجارية.

Summary:

This study aimed to find out the important role of internal control in the activation of the banking risk management in commercial banks, where the existence of an efficient and effective internal control system would achieve the good performance of the bank, and enhance its ability to reduce the risks faced by banking refers to control and reduce the size of the potential losses to the least possible extent, through regulatory procedures, administrative and accounting, using scientific instruments set forth in the Basel Accords.

Internal oversight is the function should be carried out in all areas of operational activity, its presence and its application is an imperative necessity, because it would guarantee the achievement of the goals established and protects assets from fraud and theft, and risk exposure of banking, as well as the identification and measurement of risk control and follow-up of the major factors in the success of the evolution of commercial banks.

Through our study, which was at the level of regional complex exploitation of Bank of Agriculture and Rural Development jijel 018 concluded that the internal control process are conducted in accordance with the procedures at all levels, in order to reduce the banking risks that impede the activity of the bank, which is confined to the operational risks liquidity risks, less credit risk and exclusive role in the risks of the loans.

Keywords : internal oversight, internal oversight systems, banking risks, risk management, the decisions of the Basel Convention, the commercial banks.